

تَفْهِيمٌ
مُصْطَلَاةُ الْحَدِيثِ

محمّد أنور البرهسّاني

شَيْخُ الْحَدِيثِ بِجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَّامُهُ يَوْسُفُ بَنُورِي تَاوْنُ كِرَاتشي



www.islaminsight.org

تَفْهِيمٌ
مُصْطَلَاةُ الْحَدِيثِ

محمّد أنور البرفسانی

شَيْخُ الْحَدِيثِ بِجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
عَلَّامُهُ يَوْسُفُ بَنُورِي تَاوْنِ كِرَاتِشِي



www.islaminsight.org

جميع الحقوق محفوظة للناشر

2004

Email: umaranwer@gmail.com

Cell: +923333900441

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن علم "مصطلح الحديث" شرط أساسى لمعرفة علم الحديث، ومفتاح لا يمكن فتح باب الحديث النبوى إلا به.

فأردت أن أرتب المصطلحات الضرورية (مراعياً الإيجاز والتسهيل) لطلاب الصفوف الابتدائية الثانوية، رجاء القبول من الله الجليل الكريم.

وتشتمل هذه الرسالة المسماة بـ "تفهم مصطلح الحديث" على مقدمة، وثمانية أبواب، وخاتمة.

أما المقدمة: ففي تاريخ علم المصطلح ومبادئه.
والباب الأول فى أنواع الحديث باعتبار وصوله إلينا.
والباب الثانى فى الحديث المقبول وأقسامه.
والباب الثالث فى الحديث المردود وأقسامه.
والباب الرابع فى أقسام الحديث باعتبار الطعن فى

الراوى .

والباب الخامس فى تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند

إليه .

والباب السادس فى الأقسام المتفرقة .

والباب السابع فى طرق تحمل الحديث ، وصيغ الأداء ،

وأنواع كتب الحديث .

والباب الثامن فى بعض مهمات فن مصطلح الحديث .

والخاتمة فى تعريف التخريج وفائدته ، وأشهر الكتب

المصنفة فيه .

مقدمة

المراحل التدريجية لتدوين علم مصطلح الحديث

وفى بدء الأمر يجدر بنا أن نستسقى مما كتبه الأستاذ
المفضال البحاثة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حفظه الله فى
مقدمته على كتاب "قفوا الأثر فى صفو علوم الأثر" حول
تدوين مصطلح الحديث :

إنّ أوّل كتاب دُوّن فى علم مصطلح الحديث تدويناً
مستقلاً ، هو كتابُ "المُحدّثُ الفاصل بين الرأوى والواعى"
للإمام القاضى أبى محمد الحسن بن عبد الرحمن
الرّامهرمُزى ، المولود تقريباً سنة ٢٦٥ ، المتوفى سنة ٣٦٠
رحمه الله تعالى ، فقد جمع فيه مسائله ومباحثه ، وعرض
مذاهب المُحدّثين فيما اتفقوا عليه ، أو اختلفوا فيه .

ثم تلاه فى التدوين فيه الحاكمُ النيسابورى أبو عبد الله
محمد بن عبد الله ، الشافعى ، صاحبُ "المستدرک على
الصحيحين" ، المولود سنة ٣٢١ ، المتوفى سنة ٤٠٥ ، فألف
"معرفة علوم الحديث" .

ثم تلاه الحافظ أبو نُعيم الأصبهانى أحمد بن عبد الله ،
الشافعى ، صاحبُ "حلیة الأولياء" ، المولود سنة ٣٣٦ ،

المتوفى سنة ٤٣٠ ، فألف "علوم الحديث" ، هكذا سماه الذهبى فى "سير أعلام النبلاء" (١٧ : ٤٥٦).

ثم تلاه الحافظ الخطيب البغدادى أبو بكر أحمد بن على ابن ثابت ، الشافعى ، المولود سنة ٣٩٢ ، المتوفى سنة ٤٦٣ ، فألف "الكفاية فى علم الرواية" و "الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع".

ثم تلاه الحافظ القاضى عياض بن موسى اليحصبى المغربى المالكى ، المولود سنة ٤٧٦ ، المتوفى سنة ٥٤٤ ، فألف "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع".

ثم جاء الحافظ ابنُ الصلاح أبو عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن الشهرزورى ، الشافعى ، المولود سنة ٥٧٧ ، المتوفى سنة ٦٤٣ ، فألف كتابه العظيم فى علوم الحديث "معرفة أنواع علم الحديث" ، المشهور باسم "مقدمة ابن الصلاح" ، ووقف التأليف فى المصطلح عند كتابه هذا ، فإنه جمع فيه عيونه ، واستوعب فيه فنونه.

وغدا هذا الكتاب -لمحاسنه الجمّة ، وتفوقه فيه على من سبقه - المنهل العذب المورود فى المصطلح ، لكل حديثى ومحدث وعالم ، وتوجه العلماء من بعده إليه بشرحه ، أو اختصاره ، أو تحشيته ، أو نظمه.

قال الحافظ السيوطى رحمه الله تعالى فى كتابه "إتمام الدراية لقراء النقاية" (ص ٤٧) فى مبحث (علم الحديث) وما

صنّف في مصطلحه: " ... إلى أن جاء الشيخُ تقيّ الدين ابن الصلاح، فجمّع "مختصره" المشهور، فأمله شيئاً بعد شيء، لما ولىّ تدرّيسَ دارِ الحديثِ الأشرفيّة - بدمشق -، فهذب فنونه، ونقح أنواعه، ولخصّها، واعتنى بمؤلّفات الخطيب، فجمّع متفرّقاتها وشتات مقاصدها، فصار على كتابه المعولّ، وإليه يرجع كلّ مختصر ومطوّل، " انتهى، وهي كلمة صادقة جداً.

١- فمن شرحه: الإمام شيخ الإسلام عزّ الدين أبو عمّر عبد العزيز بن محمد بن جماعة (الابن) الدمشقيّ، ثمّ المصرى، الشافعيّ، المولود سنة ٦٩٤، المتوفى سنة ٧٦٧، وسمّاه "الجواهر الصحاح في شرح علوم الحديث لابن الصلاح".

٢- وشرحه الإمام الفقيه المحدث الأصولي النحوي برهان الدين أبو إسحاق، وأبو محمد إبراهيم بن موسى ابن أيوب الأبناسيّ القاهريّ، الشافعيّ، المولود سنة ٧٢٥، والمتوفى سنة ٨٠٢، تلميذ الحافظ مغلطايّ، وشيخ الحافظ ابن حجر في الفقه، وسمّاه "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح".

٣- وشرحه: الإمام شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير المصرى البلقينيّ، الشافعيّ، المولود سنة ٧٢٤، المتوفى سنة ٨٠٥، وسمّاه "محاسن

الاصطلاح وتضمن كتاب ابن الصلاح .

٤- ونظم الإمام الأديب المحدث زين الدين أبو العزّ
طاهر بن الحسن بن عمر بن الحسن بن حبيب الحلبي ،
الحنفي ، ويُعرف بابن حبيب ، المولود بعد سنة ٧٤٠ ، المتوفى
سنة ٨٠٨ ، كتاب "محاسن الاصطلاح وتضمن كتاب ابن
الصلاح" للإمام البلقيني المتقدم ذكره ، وهو تلميذه ، قال
الحافظ ابن حجر في "إنباء الغمّر" (٥ : ٣٢٥) : "وأحسن ما
نظم محاسن الاصطلاح للبلقيني ."

٥- ومن اختصره الإمام النووي محيي الدين أبو زكريا
يحيى بن شرف بن مُرّي الدمشقي ، الشافعي ، المولود
سنة ٦٣١ ، المتوفى سنة ٦٧٦ ، اختصره في كتابين : الأوّل :
منهما سمّاه "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير
الخلايق" ، ثم اختصره ، فسّمّاه "التقريب والتيسير في سنن
البشير النذير" .

٦- وهو الذي شرحه الإمام الحافظ جلال الدين أبو
الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخُضيري السيوطي المصري ،
الشافعي ، المولود سنة ٨٤٩ ، المتوفى سنة ٩١١ ، وسمّاه
"تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" .

٧- واختصره الإمام قاضي القضاة بدر الدين أبو عبد الله
محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (الأب) الحموي ،
الشافعي ، المولود سنة ٦٣٩ ، المتوفى سنة ٧٣٣ ، وسمّاه

”مختصر مقدمة ابن الصلاح فى شرح علوم الحديث“ .

٨- واختصره الإمام شرف الدين الحسين بن محمد ابن عبد الله الطيبى المصرى، الشافعى، المولود سنة ...، المتوفى سنة ٧٤٣، وسمّاه ”الخلاصة فى معرفة الحديث“ .

٩- واختصره الإمام الحافظ قاضى القضاة علاء الدين أبو الحسن على بن عثمان بن إبراهيم الماردينى المصرى، الحنفى المعروف بابن التركمانى، المولود سنة ٦٨٣، المتوفى سنة ٧٥٠، وسمّاه ”المتخب فى علوم الحديث“، قال ابن فهد فى ”لحظ الألفاظ“ (ص ١٢٦): ”اختصر فيه كتاب ابن الصلاح اختصاراً حسناً مستوفى“ .

١٠- واختصره الإمام الحافظ ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمّار بن كثير الدمشقى، الشافعى، المولود سنة ٧٠١، المتوفى سنة ٧٧٤،

١١- واختصره الإمام الحافظ سراج الدين أبو حفص عمر بن على بن أحمد الأنصارى المصرى، الشافعى، المشهور بابن الملقّن، المولود سنة ٧٢٣، المتوفى سنة ٨٠٤، وسمّاه ”المقنع فى علوم الحديث“ .

١٢- وعن حشّاه الإمام بدر الدين أبو عبد الله محمد ابن بهادر بن عبد الله الزركشى المصرى، الشافعى، المولود سنة ٧٤٥، المتوفى سنة ٧٩٤، وعُرف باسم ”النكت على كتاب ابن الصلاح“ .

١٣- وحشاه الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، ثم المصري، الشافعي، المولود سنة ٧٢٥، المتوفى سنة ٨٠٦، وسمى حاشيته وكتابه "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح".

١٤- وحشاه الإمام الحافظ علاء الدين أبو عبد الله مغلطاي بن قليج البكجري المصري، الحنفي، المولود سنة ٦٨٩، المتوفى سنة ٧٦٢، وسمى حاشيته "إصلاح ابن الصلاح".

١٥- وحشاه الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المصري، الشافعي، المولود سنة ٧٧٣، المتوفى سنة ٨٥٢، وسمى حاشيته "النكت على كتاب ابن الصلاح".

١٦- ومن نظمه الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن خليل بن سعادة الخوي الأذربيجاني الأصل، ثم الدمشقي، الشافعي، ولد سنة ٦٢٦، وتوفى سنة ٦٩٣، وهو تلميذ ابن الصلاح قرأ عليه، نظمه في أرجوزة سماها "أقصى الأمل والسؤل في علوم أحاديث الرسول"، وتُعرف بمنظومة ابن خليل.

١٧- ونظمه الإمام الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، ثم

المصرى، الشافعى، المولود سنة ٧٢٥، المتوفى سنة ٨٠٦، المتقدم ذكره برقم ١٣، وسمّاه "التبصرة والتذكرة".

١٨- وشرح الحافظ العراقى نظمه، وعُرف باسم "شرح الألفية".

١٩- ولخص شرح العراقى هذا السيد الشريف محمد أمين الشهير بأمير بادشاه البخارى، الحنفى، الفقيه الأصولى، نزيل مكة المكرمة، المولود سنة ...، المتوفى سنة ٩٨٧،

٢٠- وحشّى شرح الحافظ العراقى الإمام المحدث العلامة زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطُوبُغا الجمالى المصرى، الحنفى، المولود سنة ٨٠٢، المتوفى سنة ٨٧٩،

٢١- وحشّاه أيضاً الإمام الحافظ برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمّر حسن الرُّباط الشامى البقاعى، الشافعى، المولود سنة ٨٠٩، المتوفى سنة ٨٨٥، وسمّاه "النكت الوفية بما فى شرح الألفية" وبلغ فيه إلى نصفه، قاله فى "كشف الظنون" (١: ١٥٦).

٢٢- وحشّاه أيضاً الإمام الفقيه شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد الغزّى ثم القاهرى، الشافعى، المعروف بابن قاسم، وبابن الغرابيلى، المولود سنة ٨٥٩، المتوفى سنة ٩١٨،

٢٣- وشرح نظم الحافظ العراقى: الإمام المحدث عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة الكنانى

القُدسى، الشافعى، تلميذ الحافظ ابن حجر، المولود سنة ٨٥٩، المتوفى سنة ٩١٨،

٢٤- وشرحه أيضاً الإمام الفقيه المحدث الأصولى النحوى زين الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبى بكر العينى الدمشقى، الحنفى، المولود سنة ٨٣٧، المتوفى سنة ٨٩٣،

٢٥- وشرحه أيضاً الإمام المحدث النسابة قطب الدين أبو الخير محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر -الخيضرى الزبيدى- بالضم، الدمشقى، الشافعى، المولود سنة ٨٢١، المتوفى سنة ٨٩٤، وسمّاه "صعود الميراقى شرح ألفية العراقى".

٢٦- وشرحه أيضاً الإمام الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوى القاهرى، الشافعى، المولود سنة ٨٣١، المتوفى سنة ٩٠٢، وسمّى شرحه "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث".

٢٧- واختصر هذا الشرح الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعرانى القاهرى، الشافعى، المولود سنة ٨٩٨، المتوفى سنة ٩٧٣، كما فى كتابه "العيون" (ص ٧٦).

٢٨- وشرحه أيضاً الحافظ الإمام السيوطى، المتقدم

ذكره برقم ٦،

٢٩- وشرحه أيضاً الإمام الحافظ زين الدين أبو يحيى

زكريا بن محمد بن أحمد المصرى، الشافعى، الشهير بلقب

القاضي زكريا، المولود سنة ٨٢٣، المتوفى سنة ٩٢٦ وسمّاه
"فتح الباقي بشرح ألفية العراقي".

٣٠- وشرحه أيضاً: الإمام الفقيه الأصولي المحدث
برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، الحنفي،
المولود بحلب حول سنة ٨٦٥، المتوفى بالقسطنطينية
سنة ٩٥٦،

٣١- ونظم الإمام الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد
الرحمن بن أبي بكر الخُضيري السيوطي المصري، الشافعي،
المولود سنة ٨٤٩، المتوفى سنة ٩١١ المتقدم ذكره برقم ٦
"ألفية في علم الأثر"، اقتفى فيها ألفية العراقي، فهي تُعدّ من
الكتب التي نُظِم فيها كتاب ابن الصلاح.

٣٢- ثم شرحها الحافظ السيوطي نفسه بكتابه الذي
سمّاه "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر".

٣٣- وشرح ألفية السيوطي الشيخ محمد محفوظ بن
عبد الله الترمسي، ثم المكي، الشافعي، المولود...، المتوفى
بمكة سنة ١٣٣٨ وسمّاه "منهج ذوى النظر في شرح منظومة
علم الأثر"، وخدم "مقدمة ابن الصلاح" غير هؤلاء، ممن
لم يحضرنى ذكرهم الآن.

كلمة حول نخبة الفكر:

هذا، وبقي كتاب الحافظ ابن الصلاح "معرفة أنواع علم

الحديث " المنهل الوحيد المفضل في علم المصطلح ، نحو مئتي سنة ، ثم ألف الإمام الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد ابن علي بن محمد العسقلاني المصري ، الشافعي ، المولود سنة ٧٧٣ ، المتوفى سنة ٨٥٢ المتقدم ذكره برقم ١٥ ، أمير المؤمنين في الحديث : رسالته المختصرة الجامعة ، التي سماها " نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر " ، ثم شرحها بكتابه الذي اشتهر باسم " نُزهة النظر في توضيح نخبة الفكر " .

فاتجهت أنظار العلماء إليه ، وعولوا في علم المصطلح عليه ، لاختصاره وتنسيقه ، وتمحيصه وتحقيقه ، واحتواءه لزيادة جملة هامة من أنواع علم المصطلح ، خلّت عنها مقدّمة الحافظ ابن الصلاح ، فمن ثمّ صارت " نخبة الفكر " وشرحها محلّ الدرس والنظر ، من علماء الأثر ، فكثرت شراحها ، ومختصروها ، ومحشّوها ، وناظموها ، كثرة بالغة ، كادت تبلغ ما بلغته مقدمة ابن الصلاح . انتهى ^(١) .

(١) مقدمة " قفو الأثر في صفو علوم الأثر " ص ١٧ إلى ص ٢٤ .

فائدة جلية

يقول فضيلة الأستاذ البحاثة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة حفظه الله تعالى في مقدمة رسالته "تحقيق اسمى الصحيحين واسم جامع الترمذى" وبعنوان الكتاب (اسمه) يُعرف لناظره موقعه من العلم الذى أُلّف فيه حاجة إليه، أو استغناءً عنه بغيره، ونفاسةً فى بابه، أو رخصاً فيه فى غالب الأحوال، ولذا كان للعلماء اهتمام شديد بصوغ العنوان (اسم الكتاب) ليكون دالاً بدقة واستيعاب على ما يدخل فيه، وما لا يدخل فيه، فهو (اسم الكتاب) فى كثير من الأحيان يصاغ صياغة التعريف، فيكون جامعاً مانعاً كما هو شأن التعريف إذا كان دقيقاً، ومما يصدق عليه هذا القول فى دقة العنوان (الاسم) ورعايته عند التسمية كتاب صحيح الإمام أبى عبد الله محمد ابن إسماعيل البخارى أمير المؤمنين فى الحديث، وكتاب صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري تلميذه الأبرّ، وشيخ التدقيق والتحقيق والمحدث الأفيق، وكتاب جامع الإمام أبى عيسى محمد بن عيسى الترمذى تلميذ الإمام البخارى الذى قال له شيخه البخارى: "استفدتُ منك أكثر مما استفدتُ منى".

وقد كان عنوان (اسم) كل من هذه الكتب "صحيح

البخارى و "صحيح مسلم" و "جامع الترمذى" معروفاً متناقلاً فى زمن مؤلفيها وما قاربه، ثم لشهرة (هذه) الكتب وطول عنوان (اسم) كل منها بعض الطول اكتفى بذكر جانب من الاسم، فاشتهر كتاب البخارى باسم "صحيح البخارى"، واشتهر كتاب مسلم باسم "صحيح مسلم"، واشتهر كتاب الترمذى باسم "جامع الترمذى"

ولكن ذلك الاختصار تسبب -على مبر الزمن- فى غموض معرفة بنية كل من هذه الكتب الثلاثة؛ لأن البخارى عنوان (سمى) كتابه بما يدل أوضح الدلالة على مقصده من تأليفه، وما بناه عليه، فذكر فيه (فى اسم الكتاب) أوصافاً تشخص معالم الكتاب والأسس التى قام التأليف عليها، وكذلك صنع كل من مسلم والترمذى فى عنوان (اسم) كتابه، فعنوانه بما يكشف لقارئه من أول نظرة الأصول والأركان التى بنى تدوين الكتاب عليها، فذكر أوصافاً فى عنوانه (اسمه) دالة على قصده من تأليفه، وما قصره عليه -وكما أشرت قبل- لما تمادى الزمن وشاع اختصار أسماء هذه الكتب غفل أو جهل كثير من أهل العلم وطلبت أسماءها، فافتضى ذلك إشاعتها وذكرها على الوجه الأتم الذى يُعرف ببنية كل واحد منها، فكتبت هذه الرسالة فى (تحقيق اسمى الصحيح واسم جامع الترمذى) راجياً من الله تعالى النفع بها، انتهى (ص ٥ و ٦).

فالأسماء الصحيحة الكاملة لهذه الكتب ما يأتي :

١ - " الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه " .

٢ - " المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ " .

٣ - " الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل " .

وأما الدليل على صحة هذه الأسماء، فراجع له رسالة الشيخ المذكورة؛ فإنها رسالة جيدة مائة لا يستغنى عنها دارس الحديث النبوي الشريف ولا المدرس .

المبادئ

١- تعريف علم المصطلح : هو علم بأصول يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

٢- موضوعه : السند والمتن من حيث الصحة والضعف .

٣- ثمرته: تمييز الحديث الصحيح من السقيم، ليعمل بالصحيح ويترك الضعيف، وكذلك حفظ السنة عن الضياع والتحريف، وعن الزيادة بالوضع، وعن النقصان بالإنكار.

تعريف علم الإسناد: هو علم يبحث فيه عن صحة الحديث وضعفه، من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء.

وموضوعه: السند (الرجال) وصيغ الأداء.

وغايته: تمييز الثقات عن الضعفاء والكذابين، وحفظ

صيغ الأداء الماثورة عن أئمة الحديث.

واعلم أن علم الإسناد هو نوع من علم المصطلح؛ إذ

يبحث في "علم المصطلح" عن أحوال المتن والسند، وفي

"علم الإسناد" يبحث عن صفات السند-الرجال- وعن صيغ

الأداء (صيغ أداء المتن).

٤- مفهوم الحديث: ١- لغة: هو الجديد، وجمعه

أحاديث، وكذلك يطلق على الكلام، قال تعالى: ﴿ومن

أصدق من الله حديثاً ﴿ (النساء : آية ٨٧) .

٢- واصطلاحاً : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة، فعلم الحديث هو العلم بأقوال رسول الله ﷺ، وأفعاله وتقريراته وصفاته، ويطلق على ما أضيف إلى الصحابة والتابعين (من الأقوال والأفعال) الآثار، -واحد الأثر- .

٥- الإسناد له معنيان : ١- نسبة الحديث إلى قائله مع السند، نحو قوله : حدثنا فلان، قال : حدثنا فلان .

٢- سلسلة الرجال - الرواة - الموصلة إلى المتن، مثل قول محمد في "الموطأ" : مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ، فمالك، ونافع، وعبد الله ابن عمر يقال لهم : إسناد، وما يأتي بعدهم من الكلام هو المتن .

٦- السند : هو نفس الإسناد بالمعنى الثانى -رواة الحديث- .

٧- المتن : لغةً : ما صلب وارتفع من الأرض .

واصطلاحاً : ما ينتهى إليه السند من الحديث، نحو قول الراوى -بعد انتهاء السند- قال رسول الله ﷺ : كذا وكذا .

٨- المُسْنَد : ١- هو الحديث المرفوع المتصل سنداً .

٢- كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابى على حدة، كمسند أحمد بن حنبل ومسند أبى يعلى الموصلى .

٩- المُسْنَد : هو من يروى الحديث بسنده .

١٠- المحدث: من له مهارة بعلم الحديث، أوله شغل بعلم الحديث روايةً ودرايةً، ويطلع على كثير من الروايات والرواة.

١١- الحافظ: ١- بمعنى المحدث عند الأكثرين.

٢- هو الذى يكون ما يعرفه فى كل طبقة (روايةً ودرايةً) أكثر مما يجهله، أى كانت معلوماته الحديثية أكثر من مجهولاته.

١٢- الحجة: هو من يُعتمدُ عليه فى علم الحديث روايةً ودرايةً.

١٣- المخرّج - اسم فاعل - : هو من يعزو الحديث إلى مصدره الأصيلى ومأخذه المعتبر عند علماء الحديث من الكتب المعتبرة.

الباب الأول أنواع الحديث باعتبار وصوله إلينا

١- الحديث المتواتر وتعريفه:

لغةً: هو اسم الفاعل مشتق من التواتر، وهو التابع، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾ (المؤمنون) أى واحداً بعد واحد.

واصطلاحاً: هو ما رواه جماعة عن جماعة فى كل طبقة من طبقات السند، وتحيل العادة تواطئهم وتوافقهم على الكذب، واستندوا إلى أمر محسوس.

شروطه أربعة: ١- كثرة العدد ٢- وجود هذه الكثرة من أول السند إلى منتهاه ٣- إحالة العادة تواطئهم على الكذب ٤- أن يكون مستند نقلته الأمر المحسوس.

٤- أنواع المتواتر:

وله قسمان: لفظى: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

معنوى: وهو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثال المتواتر لفظاً: حديث: «من كذب على متعمداً

فليتبوأ مقعده من النار».

ومثال المتواتر معنئ: أحاديث رفع الدين فى الدعاء.

٥- هل يشترط للتواتر عدد معين؟

اختلف في ذلك على قولين : ١- اشتراط عدد معين ،
ف قيل : أربعة ، وقيل : خمسة ، وقيل : سبعة ، وقيل : اثنا
عشر ، وقيل : أربعون ، وقيل : غير ذلك .

٢- عدم اشتراط عدد معين ، بل اشتراط إحالة العادة
تواطؤ الرواة على الكذب ، والقول الثاني : هو الصحيح عند
علماء الحديث .

٦- حكمه : أن يكون صحيحاً مفيداً لليقين .

٧- ومن أمثلة المتواتر معني :

١- أحاديث المسح على الخفين .

٢- أحاديث الشفاعة .

٣- أحاديث الحوض .

٤- أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مساجد .

٥- أحاديث ظهور الدجال .

٦- أحاديث نزول عيسى عليه السلام من السماء .

المصنفات في الحديث المتواتر

١- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي .

٢- اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لابن طولون

الدمشقي .

٣- قطف الأزهار (في المتواتر من الأخبار) للسيوطي .

٤- نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر

الكتاني .

٩- أخبار الآحاد

تعريف خبر الواحد: وهو الحديث الذي لم تتوفر فيه شروط الحديث المتواتر .

أقسام خبر الواحد: وهو ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب .

الحديث المشهور

١- تعريف المشهور لغة: هو اسم مفعول، من شهر الأمر يشهره شهرة فهو مشهور، أي أعلنه وأظهره، فالمشهور هو المظهر والمعروف .

٢- تعريفه اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة، أو أكثر في كل طبقة من طبقات السند، ولم يبلغ حد التواتر .

مثاله: حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه

من العباد» الحديث، رواه ثلاثة من الصحابة: ابن عمر

وعائشة وأبو هريرة .

٣- حكمه : أنه قد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ،

وقد يكون ضعيفاً .

١٠- الفرق بين الحديث المشهور اصطلاحاً

وبين المشهور على الألسنة

المشهور عند أهل الحديث غير المشهور على الألسنة ،
فالأول : هو الذى رواه ثلاثة ، فأكثر فى كل طبقة ، أما
الحديث المشهور على الألسنة ، فيختلف عنه اختلافاً كلياً ،
فهو قد يكون متواتراً ، وقد يكون أحاداً ، وقد يكون صحيحاً ،
أو حسناً ، أو ضعيفاً ، أو موضوعاً لا أصل له ، وقد يكون
مروياً بسند ، أو بأكثر من سند .

٢- الحديث العزيز

١- تعريف العزيز لغةً : من "عَزَّيَعَزُّ" (بالكسر) إذا

قلَّ بحيث لا يكاد يوجد .

أو من "عَزَّيَعَزُّ" (بالفتح) إذا قوى واشتدَّ ، قال تعالى :

﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ (يس آيت ١٤) أى قوينا .

٢- تعريفه اصطلاحاً : فيه قولان : الأول : هو الذى

يكون في طبقة من طبقات سنده راويان فقط ، والثاني : هو ما لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين ، وهو الصحيح .

مثاله : حديث : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده . . . » رواه عن رسول الله ﷺ أنس وأبو هريرة ، ورواه عن أنس اثنان : قتادة وعبد العزيز ابن صهيب ، ورواه عن قتادة اثنان : شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز بن صهيب اثنان : إسماعيل بن علية ، وعبد الوارث بن سعيد ، ورواه عن كل منهما جماعة .
حكمه : أنه قد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ، وقد يكون ضعيفاً .

٣- الحديث الغريب

- ١- تعريف الغريب لغةً : هو المنفرد ، أو البعيد عن أقاربه .
 - ٢- تعريفه اصطلاحاً : هو ما تفرد به راوٍ واحد في أي طبقة كان من طبقات السند .
- مثال الغريب : حديث : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لامرئ ما نوى . . . » لم يروه عن النبي ﷺ إلا عمر ابن الخطاب ، ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقاص الليثي ، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي ، ولم يروه عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصاري .

حكمه : أنه قد يكون صحيحًا، وقد يكون حسنًا،
وقد يكون ضعيفًا، ويقال : للغريب الفرد أيضًا .

تعريف الفرد : هو الحديث الذي تفرد به راويه، كما مرّ
من حديث : «إنما الأعمال بالنيات» .

أقسام الفرد (الغريب) : وله قسمان : الفرد النسبي
والفرد المطلق .

تعريف الفرد النسبي : هو ما كانت الغرابة، أو التفرد في
أثناء سنده .

مثاله : كحديث مالك عن الزهري عن أنس : «أن
النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر» تفرد به مالك عن
الزهري .

تعريف الفرد المطلق : هو ما كانت الغرابة، أو التفرد في
أصل سنده، وأصل السند هو طرفه الذي فيه الصحابي .

مثاله : حديث : «نهى النبي ﷺ عن بيع الولاة وعن
هبتة»، وكذا حديث : «إنما الأعمال بالنيات»، فإن التفرد فيه
في عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

أنواع الفرد النسبي

وله أنواع ثلاثة : ١ - أن يكون مقيدًا بالثقة .

٢ - وأن يكون مقيدًا بأهل بلد مخصوص .

- ٣- وأن يكون مقيدا بقصره على راوٍ مخصوص .
- ١- مثال المقيّد بالثقة : حديث أبي واقد الليثي : « أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأضحى والمغرب ق واقتربت الساعة ، تفردّ به ضمرة بن سعيد عن عبد الله بن عبد الله عن أبي واقد ، ولم يروه أحد من الثقات غيره .
- ٢- مثال المقيّد بأهل بلد مخصوص : الحديث الذي رواه أبو داود عن الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : « أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » ، وقال الحاكم : تفردّ بذكر الأمر (أمرنا) فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره .
- ٣- مثال المقيّد بقصره على راوٍ مخصوص : حديث سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس : « أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر » (رواه الترمذي وأبوداود) لم يروه عن بكر إلا وائل ، ولم يروه عن وائل غير ابن عيينة .

١١- تعريف الاعتبار والشاهد والمتابع

- ١- الاعتبار : هو تتبع طرق الحديث الذي يُظنّ أنه تفردّ به راويه ، ليُعلم هل له متابع ، أو شاهد أم لا ؟
- ٢- الشاهد : هو أن يُروى حديثٌ آخر غير الحديث

المظنون تفرده إما بلفظه ومعناه، أو بمعناه فقط عن صحابي آخر.

مثال الشاهد: ما روى الشافعي في "الأم" عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً: «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

وله شاهد باللفظ والمعنى، هو ما رواه النسائي من رواية محمد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً، وشاهد بالمعنى، هو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بلفظ: «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

تعريف المتابعة: هي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه راوٍ آخر (واحدًا كان أو أكثر) في الرواية عن شيخه، أو عمّن فوقه.

أقسام المتابعة:

١- المتابعة التامة: وهي التي تحصل للراوي نفسه، بأن

يروى حديثه راوٍ آخر عن شيخه.

مثالها: ما رواه الشافعي في "الأم" عن مالك عن عبد

الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً: «الشهر تسع وعشرون»

الحديث، وقال البيهقي: إن الشافعي تفرّد بهذا اللفظ:

«فأكملوا العدة ثلاثين»، ولكن وجدنا للشافعي متابعاً، وهو

عبد الله بن مسلمة القعنبي ، وقد أخرج البخارى رواية القعنبي عن مالك فى " صحيحه " بنفس هذا اللفظ ، فهذه متابعة تامة .

٢- المتابعة القاصرة : هى التى تحصل لشيخ الراوى ، بأن يروى الراوى الآخر ذلك الحديث عن شيخ شيخه (شيخ الراوى الأول) ، وكذلك قد تحصل هذه المتابعة لشيخ شيخ الراوى .

مثالها : نفس حديث ابن عمر الذى رواه الشافعى عن مالك ، قد وجدنا له متابعة قاصرة فى " صحيح ابن خزيمة " من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جدّه ابن عمر بلفظ : « فكمّلوا ثلاثين » ، ووجدنا له متابعة قاصرة فى " صحيح مسلم " من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ : « فاقدروا ثلاثين » .

المصنفات فى الغرائب والأفراد :

١- كتاب الغرائب والأفراد لمحمد بن طاهر المقدسى .

٢- الأفراد للدارقطنى .

٣- الأحاديث الصحاح والغرائب ليوسف بن عبد

الرحمن المزى الشافعى .

الباب الثانى الحديث المقبول وأقسامه

تعريف المقبول : وهو ما يجب العمل به عند الجمهور .

أقسامه : وهو على أربعة أنواع : الصحيح لذاته ،

والحسن لذاته ، والصحيح لغيره والحسن لغيره .

١- تعريف الصحيح لذاته : هو ما اتصل سنده بنقل

العدل التام الضبط عن مثله ، ولا يكون فيه شذوذ ، ولا علة .

٢- شروطه : ١- اتصال السند بسمع كل واحد من رواته ممن فوقه ، ٢- عدالة الرواة : والعدل هو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى المروءة .

٣- ضبط الرواة ، وهو على قسمين : ضبط صدر ، وهو أن يسمع الراوى الحديث من الشيخ ، ثم يحفظه فى صدره ، ويستحضره متى شاء .

وضبط كتاب : وهو أن يسمع الراوى الحديث من الشيخ ، ثم يكتبه فى كتاب عنده ، ويصونه من التحريف والتبديل .

٤- الخلو من الشذوذ ، بأن لا يخالف الثقة من هو أوثق منه من الرواة .

٥- عدم العلة : وهى سبب يطرأ على الحديث ، فيقده فى صحته مع أن الظاهر السلامة منها .

٣- مثال الصحيح لذاته : قال البخارى : حدثنا مسدد قال : حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس عن النبى ﷺ أنه قال : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

حكمه : وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء .

معنى قول المحدثين : " هذا حديث صحيح " أو " هذا حديث غير صحيح " ، المراد بقولهم : " هذا حديث صحيح " ، أن الشروط الخمسة المذكورة فى تعريف الصحيح قد تحققت

فيه، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح"، أو "ليس بصحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة كلها، أو بعضها، لا أنه كذب في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ. (تدريب الراوى ١-٧٥)

أنواع أصح الأسانيد

- ١- أصح الأسانيد مطلقاً: اختلف في ذلك على أقوال كثيرة، والصحيح في هذه المسألة أن لا يقال لإسناد: إنه أصح الأسانيد مطلقاً، إلا مع التقييد بالصحابي أو بالبلد.
- ٢- أصح الأسانيد مقيداً بالصحابي: مثاله: أصح الأسانيد عن أبي بكر ما رواه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر.
- ٣- أصح الأسانيد مقيداً بالبلد: مثاله: أصح أسانيد المكين ما رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر ابن عبد الله.

الفرق بين قولهم: "هذا حديث صحيح الإسناد" وبين قولهم: "هذا حديث صحيح".

- ١- قولهم: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم:

” هذا حديث صحيح “ .

٢- وكذلك قولهم: ” هذا حديث حسن الإسناد “ دون قولهم: ” هذا حديث حسن “ ؛ لأنه قد يكون الإسناد صحيحاً، أو حسناً دون المتن، لشذوذ، أو علة فيه، فصحة الحديث، أو حسنه يستلزم صحة المتن والإسناد، أو حسنها، ولا يلزم من صحة الإسناد، أو حسنه صحة المتن، أو حسنه (كما مر).

قولهم: ” هذا أحسن شيء في الباب، وأصح “ لا يستلزم الصحة: مثاله: حديث عائشة الذي رواه شريك القاضي عن المقدم بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت: ” من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائماً، فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً “، أخرجه الترمذي، وقال: ” حديث عائشة أحسن شيء في الباب وأصح “ مع أن شريك القاضي سيئ الحفظ، لكن تابعه (شريكاً) سفيان الثوري عن المقدم ابن شريح (كما في مستدرک الحاكم ومسند أحمد).

معنى قول الحاكم: ” على شرط الشيخين “

معناه أن رجال ذلك السند الذي حكم بصحته رجال الشيخين، يعنى الذين أخرج لهم البخارى ومسلم فى ” صحيحيهما “ (وإن لم يخرجوا هذا الحديث فى كتابيهما).

المصنفات فى الصحيح

- ١- صحيح البخارى.
- ٢- ثم صحيح مسلم.
- وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى.
- ٣- وصحيح ابن خزيمة.
- ٤- وصحيح ابن حبان.
- ٥- وصحيح ابن السكن.
- ٦- ومستدرک الحاكم (بعد توثيق الإمام الذهبى).
- ٢- (١) تعريف الحسن لذاته : هو ما اتصل سنده بنقل العذر الذى خفّ ضبطه ، ولا يكون فيه شذوذ ، ولا علة .
- (٢) شروط الحسن لذاته : ١- اتصال السند ٢- عدالة الرواة ٣- ضبط الرواة إذا كان أقل من ضبط رواية الصحيح لذاته ٤- الخلو من الشذوذ ٥- الخلو من العلة .
- (٣) مثال الحديث الحسن لذاته : الحديث الذى أخرجه الترمذى عن الحسن بن عرفة المحاربى عن محمد بن عمرو بن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً : «أعمار أمتى ما بين الستين إلى السبعين وأقلهم من يجوز [يتجاوز] ذلك» رواه كلهم ثقات غير محمد بن عمرو ، وهو صدوق (أى فى حفظه شىء).

حكمه : هو كالصحيح فى الاحتجاج به ، وإن كان دونه فى القوة ، وعليه الجمهور .

٣- تعريف الصحيح لغيره : هو الحسن لذاته إذا روى من طريق أخرى مثله ، أو أقوى منه .

مثاله : الحديث الذى رواه الترمذى من طريق محمد ابن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً : «لولا أن أشقّ على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» ، فهذا حديث حسن لذاته ، رواه كلهم ثقات غير محمد بن عمرو هو صدوق (أى فى حفظه شىء) .

ولكن له طريق أخرى عند البخارى ومسلم من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة به مرفوعاً ، فارتقى الحديث إلى الصحيح لغيره .

مرتبته : هو (الصحيح لغيره) أعلى مرتبة من الحسن لذاته ، ودون الصحيح لذاته ، فيقدم (عند التعارض) على الحسن لذاته ، ويؤخر عن الصحيح لذاته .

حكمه : وهو من المقبول الذى وجب الاحتجاج به عند عدم ما فوقه .

٤- الحسن لغيره

تعريف الحسن لغيره : هو الحديث الضعيف إذا تعددت

طرقه ، إذا لم يكن سبب ضعفه فسق الراوى ، أو كذبه (وإلا فلا يطلق عليه الحسن).

مرتبته : الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته ، فيقدم الحسن لذاته عليه (عند التعارض).

حكمه : هو من المقبول الذى يحتج به .

مثاله : ما أخرجه الترمذى ، قال : حدثنا قتيبة ، حدثنا

جعفر بن سليمان الضبعى عن أبى عمران الجوينى عن

أبى بكر بن أبى موسى الأشعري ، قال : سمعت أبى بحضرة

العدو يقول : قال رسول الله ﷺ : « إن أبواب الجنة تحت ظلال

السيوف . . . » الحديث ، ثم قال الترمذى : " هذا حديث

حسن غريب " .

وكان هذا الحديث حسنا ؛ لأن رجال إسناده الأربعة

ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعى ، فإنه صدوق (أى فى

حفظه شىء) ، فلذلك نزل الحديث عن درجة الصحيح إلى

الحسن .

معنى قول الترمذى : " هذا حديث حسن صحيح "

١- إن كان له إسنادان : فأحدهما : يقتضى صحته ،

والآخر : حسنه .

٢- إن كان له إسناد واحد ، فصحيح عند قوم ، وحسن

عند آخرين .

٣- حسن لذاته وصحيح لغيره (إذا كان له إسنادان) .

٤- حسن المعنى وصحيح السند .

مفهوم قول الترمذى: "حسن غريب"

واعلم أن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقاً بقوله :
"ويروى من غير وجه ، بل إنما عرف النوع الخاص من الحسن
الذى وقع فى كتابه ، وهو الحسن الذى لم يذكر معه صفة
أخرى ، بل قال : " هذا حديث حسن " ، ولم يزد عليه شيئاً
آخر من الغرابة والصحة ، كما صرح الترمذى نفسه فى " كتاب
العلل " فى آخر جامعه .

الكتب التى هى مظان للحديث الحسن

لم يفرد العلماء كتباً خاصة بالحديث الحسن المجرد ، كما
أفردوا الصحيح المجرد فى كتب مستقلة ، لكن هناك كتباً يكثر
فيها وجود الحديث الحسن ، فمن أشهر تلك الكتب :
١ - جامع الترمذى ٢ - وسنن أبى داود ٣ - وسنن الدارقطنى .
فكثير من الأحاديث الحسان توجد فى هذه الكتب ، كما
هو معروف عند أهله .

الباب الثالث أقسام الحديث المردود

تعريف المردود: هو الذى لم يترجح صدق المخبر به على كذبه .

الحديث الضعيف: لغةً: هو ضدّ القوى، واصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن، وفى البيقونية:

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسام كثر أى كل خبر لا توجد فيه صفة الحسن، فهو ضعيف، وله أقسام كثيرة، وأقبح أنواع الضعيف الموضوع .

مثال الضعيف: ما أخرج الترمذى عن أبى هريرة رض عن النبى ﷺ قال: «من أتى حائضاً أو امرأته فى دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل على محمد»، ثم قال بعد إخراجة: "لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبى تيممة الجهيمى عن أبى هريرة".

وقال: "وضَعَفَ محمد (ابن إسماعيل) هذا الحديث من قبل إسناده؛ لأن فى إسناده حكيم الأثرم وقد ضعفه العلماء .

حكم رواية الضعيف: الجواز، وإن لم يذكر ضعفه، بخلاف الموضوع؛ فإن روايته حرام، وممنوع عند المحدثين .

حكم العمل به : والذي عليه جمهور العلماء جواز العمل به في فضائل الأعمال بعد أن يكون جامعاً لشروط ثلاثة :

- ١- أن لا يكون ضعفه شديداً .
- ٢- أن يكون الحديث مندرجاً تحت أصل معمول به (من الكتاب أو السنة) .
- ٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعمل به لأجل الاحتياط .

المصنفات في الحديث الضعيف

- ١- الضعفاء لابن حبان .
- ٢- كتاب العلل لابن أبي حاتم .
- ٣- ميزان الاعتدال للذهبي .
- ٤- الضعفاء للعقيلي .
- ٥- كتاب العلل للدارقطني .

المردود بسبب سقط من الإسناد

المراد بالسقط من الإسناد : انقطاع سلسلة من الإسناد بسقوط راوٍ ، أو أكثر ، سقوطاً ظاهراً أو خفياً .

فالسقوط على قسمين : ١ - سقوط ظاهر، وسقوط خفي.

فالأول : يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، والثاني : لا يدركه إلا الأئمة الحدّاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد.

أقسام المردود باعتبار السقوط الظاهر

١- المعلق : لغةً هو اسم مفعول من علّق الشيء بالشيء، أي ربطه به وجعله منوطاً به.

واصطلاحاً : ما حذف من مبدأ سنده راوٍ واحد، أو أكثر على التوالي، ومن صورته : ١ - أن يحذف جميع السند، ثم يقال : قال رسول الله ﷺ : كذا، كما في "الهداية" للمرغيناني وغيره من كتب الفقه.

٢- ومنها أن يحذف من السند غير الصحابي أو غير الصحابي والتابعي، كما في "مشكاة المصابيح" للخطيب التبريزي، حيث حذف غير الصحابي من السند.

مثال المعلق في البخاري : ما أخرجه في "باب ما يذكر في الفخذ".

وقال أبو موسى : «غطى النبي ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان»، فالبخاري حذف جميع السند غير الصحابي وهو أبو

موسى الأشعري .

حكم الحديث المعلق : أنه مردود؛ لأنه فقد شرطاً من شروط القبول - وهو اتصال السند - بحذف راوٍ، أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف (إلا إذا كانت قرينة تدل على صحته كالا اعتماد على مخرجيه، أو على من التزم الصحة في كتابه).

معلقات الصحيحين: إذا كانت بصيغة الجزم (كقال، وذكر، وحكى)، فيحكم بصحتها، وإلا فلا .

٢- المرسل وتعريفه: لغةً: هو اسم مفعول من أرسلَ بمعنى أطلق، فكأن المرسل أطلق الحديث، ولم يقيده براوٍ .
واصطلاحاً: هو ما سقط من آخر إسناده راوٍ من بعد التابعي - إذا كان مرسل التابعي - أو من بعد الصحابي - إذا كان مرسل الصحابي -

مثاله: ما أخرجه مسلم في "صحيحه" في كتاب البيوع، قال: حدثني محمد بن رافع، ثنا حجين ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزانة»، فسعيد بن المسيب تابعي، ومع ذلك يقول: إن رسول الله ﷺ نهى عن كذا، فعلمنا أنه قد سقط من بعد سعيد بن المسيب راوٍ قد سمع النبي ﷺ يقول: كذا .

أقسام المرسل: ١- مرسل التابعي: وهو ما قال فيه التابعي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كذا، أو رأيت يفتعل

كذا، أو فِعِلَ أمامه ﷺ كذا، وهو ساكت .

٢- مرسل الصحابي : وهو ما يقول فيه الصحابي (الذي لم يسمع ذلك الحديث، أو لم ير ذلك الفعل، أو لم ير أن يُفعل بحضوره ﷺ بشيء)، قال رسول الله ﷺ : كذا، أو رأيتَه فعل كذا، أو فِعِلَ أمامه كذا، وهو ساكت، ومثل ذلك كثير عن ابن عباس رض^١ وابن الزبير رض^٢ .

المرسل عند الفقهاء والأصوليين

والمذكور هنا هو المرسل عند المحدثين، أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين، فهو المنقطع مطلقاً، على أى وجه كان انقطاعه، فيشمل المرسل والمعلق والمعضل والمنقطع كلها .

١- حكم مرسل التابعي : فيه ثلاثة مذاهب : ١- غير قابل للاحتجاج به عند أكثر المحدثين، وكثير من الأصوليين والفقهاء، حججهم الجهل بحال الراوى الساقط ؛ لاحتمال أن يكون غير الصحابي .

٢- صحيح يحتج به عند الأئمة الثلاثة -أبى حنيفة ومالك وأحمد فى المشهور- بشرط أن يكون المرسل ثقة، ولا يرسل إلا عن ثقة .

٣- يحتج به بشرط اعتضاده بمرفوع، أو ثبوت وصله من طريق آخر، أو كون المرسل من كبار التابعين، أو لا يرسل

إلا عن ثقة، أو يوافقه قول صحابي، وهذا الثالث مذهب الشافعي ح.

٢- حكم مرسل الصحابي: أنه صحيح يحتج به عند الجمهور؛ لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، فتكون روايتهم المرسل عن صحابي آخر، وحذف الصحابي لا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

المصنّفات في المراسيل

- ١- المراسيل لأبي داود.
- ٢- المراسيل لابن أبي حاتم.
- ٣- جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي (٦٩٤-٧٦١).

٤- المعضل وتعريفه: لغة: هو اسم مفعول من أعضله بمعنى أعياه وأعجزه.

واصطلاحاً: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي، مثاله: ما روى الحاكم في "معرفه علوم الحديث" بسنده إلى القعنبى عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق»، قال الحاكم: هذا معضل عن مالك أعضله هكذا في "الموطأ" لأنه سقط من سند هذا

الحديث اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة؛ فإن أصله عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، فمحمد وأبوه عجلان ساقطان :

ويوجد المعضل كثيرا فى "سنن سعيد بن منصور" وفى مؤلفات ابن أبى الدنيا، وكذلك يوجد فيهما المنقطع والمرسل أيضاً كثيرا.

حكم المعضل : أنه حديث ضعيف، وأسوأ حالا من المرسل والمنقطع ؛ لكثرة المحذوفين من الإسناد، والجهل بأحوالهم.

٤- المنقطع وتعريفه : لغةً : هو اسم فاعل من الانقطاع، وهو ضد الاتصال.

واصطلاحاً : ما لم يتصل سنده على أى وجه كان انقطاعه، فهو أعم من المرسل والمعلق والمعضل، ولكن يطلقونه على غير هذه الثلاث.

مثاله : ما رواه عبد الرزاق عن الثورى عن أبى إسحاق عن زيد بن يشيع عن حذيفة مرفوعاً : «إن وليتموها أبا بكر فقوى أمين»، وقد سقط فى هذا الإسناد رجل بين الثورى وأبى إسحاق (وهو شريك)، فإن الثورى لم يسمع من أبى إسحاق شيئاً، وإنما سمع من شريك، وهو من أبى إسحاق، فهذا الانقطاع لا يطلق عليه اسم المرسل، ولا المعلق، ولا المعضل، بل يقال له : المنقطع.

حكيمه : أنه ضعيف بالاتفاق بين العلماء ؛ للجهل بحال
المحذوف .

أقسام السقوط الخفي

١- المدلس وتعريفه لغةً : هو اسم مفعول من التدليس ،
وهو عبارة عن كتمان عيب السلعة عن المشتري ، فكأن المدلس
يكتُم عيب شيخه بعدم ذكره .
واصطلاحاً : هو إخفاء عيب في الإسناد ، وإبراز حسنه
في الظاهر .

أقسام التدليس : وهو قسمان : تدليس الإسناد وتدليس
الشيوخ .

١- تدليس الإسناد : هو أن يروى الراوى عن من قد سمع
منه حديثاً لم يسمعه منه ، ولكن لا يُظهر بسماع هذا الحديث
منه ، يعنى لا يقول : حدثنى أو سمعت ، بل يروى بصيغة
” قال “ ، أو ” ذكر “ ، أو ” عن فلان “ ، وأمثالها مما لا يدل على
السماع .

الفرق بين التدليس فى الإسناد وبين الإرسال الخفى

والفرق بين التدليس فى الإسناد والإرسال الخفى : أنه

يروى فى الإرسال الخفى عمن لم يسمع منه شيئاً ما يوهم أنه قد سمع منه ، وفى التدليس يروى عمن سمع منه حديثاً لم يسمعه منه ، ولكن يوهم أنه قد سمع منه هذا الحديث أيضاً .

مثال الإرسال الخفى : ما أخرجه الحاكم بسنده إلى على ابن خشرم قال : قال لنا ابن عيينة عن الزهرى ، ف قيل له : سمعته من الزهرى ؟ قال : لا ، ولا ممن سمعه من الزهرى ، ثم قال - ابن عيينة - : حدثنى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى ، فقد أسقط ابن عيينة فى هذا المثال الراويين بينه وبين الزهرى - وهما عبد الرزاق ومعمر - فالحديث مرسل خفى ، وفعل ابن عيينة هذا إرسال خفى .

٢- تدليس التسوية : هو أن يروى الراوى حديثاً عن شيخ ثقة ، وذلك الثقة يروى ذلك الحديث عن ضعيف عن ثقة - وقد لقي الثقتان (تلميذ الضعيف وأستاذه) أى ثبت لقاءهما - .

ثم يأتى المدلس الذى سمع الحديث من الثقة الأول ، فيسقط الضعيف من البين ، ويقول : حدثنى فلان (ثقة) عن فلان (ثقة) ، فيتوهم السامع أنه سمعه من الثقة الذى هو سمعه من الثقة ، فقد كتم الضعيف بين الثقتين ، وسوى الإسناد الضعيف بالإسناد القوى .

مثال تدليس التسوية : ما ذكره ابن أبى حاتم فى " كتاب

العلل“ ، قال : سمعت أبي ، وذكر الحديث الذي رواه إسحاق ابن راهويه عن بقية (قال) : حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه» ، قال أبي (أبو حاتم) : هذا الحديث له أمر (إشكال) قَلَّ من يفهمه (لأنه) روى هذا الحديث عبيد الله ابن عمر (وهو ثقة) عن إسحاق بن أبي فروة (وهو ضعيف) عن نافع (وهو ثقة) وكنية عبيد الله بن عمر أبو وهب ، والأسدي نسبه ، فترك بقية في هذا الإسناد الضعيف -وهو إسحاق بن أبي فروة- بين أبي وهب (عبيد الله بن عمر) وبين نافع ، وهما ثقتان ، والمدلس هو بقية .

٢- تدليس الشيوخ : هو أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ سمعه منه ، ولكن يذكر الشيخ باسم ، أو كنية ، أو وصف ، أو نسبة لا يكون مشهوراً به ، وإنما يفعل ذلك كي لا يُعرف .

مثاله : قول أبي بكر بن مجاهد (أحد أئمة القراء) : حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله ، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني ، وكان عبد الله يُعرفُ بكنيته (أبي بكر) وكذلك أبو داود ما كان معروفاً بأبي عبد الله ، فدلس أبو بكر ابن مجاهد .

حكم التدليس : أنه فعل شنيع مذموم عند المحدثين ، يقدح في الراوي والمروي ، حتى قال شعبة : التدليس أخو

الكذب .

حكم حديث المدلس : أنه إن صرح بالسماع قبل روايته ،
وإلا فلا .

بعض المصنفات فى التدليس

١- التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادي .

٢- التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي .

٣- طبقات المدلسين للحافظ ابن حجر العسقلاني .

٣- المرسل الخفى وتعريفه : وقد مرّ تعريف الإرسال لغةً ،
وأما اصطلاحاً : فهو ما رواه الراوى عن لقيه ، أو عاصره ما
لم يسمع منه بلفظ يحتمل السّماع ، كقوله : قال ، أو ذكر ،
ونحوهما .

مثاله : ما رواه ابن ماجة ^(١) من طريق عمر بن عبد
العزیز عن عقبه بن عامر مرفوعاً : «رحم الله حارس الحرس»
فإن عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبه ، كما قال المزى فى
«الأطراف» .

ما يعرف به الإرسال الخفى

١- نصُّ بعض الأئمة على أن هذا الراوى لم يلق من

(١) (٢: ٩٢٥) تحقيق : فواد عبد الباقي .

حدّث عنه ، أو لم يسمع منه مطلقاً .

٢- إخبار الراوى نفسه بأنه لم يلقَ من حدّث عنه ، أو لم يسمع منه شيئاً .

٣- مجيء هذا الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوى وبين من روى عنه .

حكمه: أنه ضعيف لأجل الانقطاع فيه ، إلا إذا ظهر متصلاً من وجه آخر ، وألف الخطيب البغدادي فيه كتاباً وسماه "كتاب التفصيل لمبهم المراسيل" .

٥- تعريف المعنعن: وهو اسم مفعول من عنعن أى قال: عن فلان عن فلان ، وهذا هو معناه اللغوى .

وأما اصطلاحاً: فهو قول الراوى: فلان عن فلان ،

مثاله: ما رواه ابن ماجة قال: حدثنا عثمان بن أبى شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان ابن عروة عن عروة عن عائشة رض قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله وملائكته يصلّون على ميامن الصفوف» ،

حكمه: وهو فى حكم المتصل إن لم يكن المعنعن مدلساً ، ويكن لقاءه من عنعن عنه ، ويشترط ثبوت اللقاء عند البخارى وابن المدينى وآخرين .

٦- تعريف المؤنن: لغة: هو مأخوذ من أنن بمعنى قال:

أن ، واصطلاحاً: هو قول الراوى: حدثنا فلان أن فلانا قال . . .

حكمه : أنه مثل المعنعن (أى أن كعن) فمطلقه محمول على السماع بعد أن لا يكون المؤنن مدلساً، وأمكن لقاءه من روى عنه .

الباب الرابع

أقسام الحديث باعتبار الطعن فى الراوى

١- والمراد بالطعن فى الراوى : جرحه وبيان النقص فى عدالته، ودينه، وضبطه، وحفظه، وغيرها من الأوصاف الموجبة لعدالته وكونه ثقةً .

٢- أسباب الطعن فى الراوى عشرة، خمسة منها تتعلق بعدالته، وخمسة منها تتعلق بضبطه .

فالخمس الأولى : هى الكذب، والتهمة (بالكذب) والفسق، والبدعة، والجهالة .

والخمس الثانية : هى فحش الغلط، وسوء الحفظ، والغفلة، وكثرة الأوهام، ومخالفة الثقات .

١- إذا كان سبب الطعن فى الراوى الكذب، فالحديث موضوع .

٢- وإذا كان السبب التهمة بالكذب، فالحديث متروك، والفرق بين الكذب والتهمة بالكذب أن فى الأول ثبوت الكذب بالفعل، وفى الثانى إمكان الكذب، والظن الغالب

على وجوده .

٣، ٤، ٥- وإذا كان سبب الطعن فحش الغلط ، أو كثرة الغفلة ، أو الفسق ، فالحديث منكر ، ويقع في مقابله المعروف .

٦- وإذا كان سبب الطعن الوهم ، فالحديث معلل .

٧- وإذا كان سبب الطعن مخالفة الثقات ، فالحديث :

١- قد يكون مدرجا ٢- وقد يكون مقلوباً ٣- وقد يكون مزيداً في متصل الأسانيد ٤- وقد يكون مضطرباً ٥- وقد يكون مصححاً .

وإذا كان سبب الطعن مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ، فالحديث شاذ ، ويقابله المحفوظ ، وهذا داخل في مخالفة الثقات ، فلا يكون سبباً زائداً على العشرة .

٨- وإذا كان السبب الجهالة بالراوى ، فالحديث هو حديث المجهول .

٩- وإذا كان السبب البدعة ، فالحديث يقال له : حديث المبتدع .

١٠- وإذا كان السبب سوء الحفظ ، فالحديث مختلط عند الجمهور ، وشاذ عند البعض ؛ بناءً على الاختلاف الواقع في تعريف الشاذ .

١- الموضوع وتعريفه:

لغةً: هو اسم مفعول من وَضَعَ الشَّيْءَ أَي حَطَّهُ وَأَنْزَلَهُ من مرتبته .

واصطلاحاً: هو الكذب المختلق (المصنوع من جانب الراوى نفسه) المنسوب إلى رسول الله ﷺ (أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين) سُمِّيَ بهذا الاسم (الموضوع) لانحطاط رتبته وخساسته .

حكم رواية الموضوع: وقد أجمع العلماء على حرمة روايته، فى أى معنى و أى موضوع كان؛ لحديث أخرجه مسلم فى مقدمة "صحيحه": «من حدّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»، وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (البقرة) .

كيف يُعرفُ الحديثُ الموضوعُ؟

١- قد يُعرفُ الوضعُ بإقرار الواضع نفسه، كإقرار أبى عصمة نوح ابن أبى مریم بأنه وضع أحاديث فى فضائل سور القرآن سورةً سورةً عن ابن عباس؛ لأجل كسل الناس وقلّة رغبتهم فى القرآن .

٢- أو بما هو كإقراره، كأن يحدث عن شيخ، ثم إذا سئل عن مولد الراوى نفسه، فيذكر تاريخاً تكون وفاة ذلك الشيخ قبل هذا التاريخ بمدة طويلة .

- ٣- أو بقريئة تكون فى الراوى، ككونه رافضياً
والحدیث فى فضائل الأئمة الاثنى عشر، أو كونه مبتدعاً
والحدیث فى ترویح بدعته .
- ٤- أو بقريئة تكون فى المروى، مثل كونه خلاف
الحدیث المتواتر، أو خلاف النصّ القرآنى .

ما یحمل الواضع على الوضع؟

- ١- التقرب إلى الله (فى زعمه) بوضع أحادیث ترغّب
الناس فى الخیرات، وتخوفهم من فعل المنكرات، وهذا شأن
الوعاظ والقصاصین .
- ٢- الانتصار لمذهبه : كالأحادیث الموضوعه فى فضائل
الأئمة الأربعة؛ فإن فى كل من المذاهب الأربعة توجد
أحادیث موضوعه فى فضائل إمام ذلك المذهب، ولا یخفى
على مراجعی كتب الفضائل والأحادیث الدالة على المذاهب
السیاسیه (كالخوارج والروافض) أن كلها من هذا القبیل،
وكذلك الأحادیث الدالة على الطرق الأربعة للتصوّف،
وعلى فضائل أئمة التصوف، فإن آثار الوضع فیها لاثحة .
- ٣- لأجل الطعن فى الإسلام : كالأحادیث التى وضعها
قوم من الزنادقة لتشویه الإسلام والطعن فیہ .
- ٤- للتقرب إلى الحكّام : كما فعل غیاث بن إبراهیم

النخعي الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي العباسي ، حين دخل عليه ، وهو يلعب بالحمام ، فساق (غياث) بسنده على التوالى إلى النبي ﷺ أنه قال : « لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر » أو جناح ، فزاد كلمة (أو جناح) لأجل المهدي ، فعرف المهدي ذلك ، (فإنه لم يكن من أجهل الناس بالحديث كخلفاءنا) فأمر بذبح الحمام ، وقال : أنا حملته على ذلك (أى أنا صرتُ سبباً لوضع الحديث).

٥- لأجل كسب الرزق : كبعض القصاص الوضاعين الذين يضعون حكايات عجيبة وينسبونها إلى النبي ﷺ حتى يسمع الناس إليهم ويعطونهم شيئاً ، وأكثر الوعاظ والخطباء فى زماننا كذلك ، يأتون فى مواضعهم بما لا أصل له .

٦- لقصد الشهرة بين الناس بإتيان الأمور الغريبة والحكايات الجاذبة ، ومن المفسرين الذين ذكروا أحاديث ضعيفة ، أو موضوعة : الثعالبي والحسيني (بالفارسية) والواحدى ، والزمخشري ، والزاهدى ، والبيضاوى ، والشوكاني ، ومؤلف "روح البيان" .

أشهر المصنفات فى الموضوعات

١- كتاب الموضوعات لابن الجوزى مع تساهله فى الحكم بالوضع وانتقاد العلماء عليه .

٢- اللآلى المصنوعة فى الأحادىث الموضوعة
للسىوطى .

٣- تنزیه الشریعة المرفوعة عن الأحادىث الموضوعة لابن
عراق الکنانى .

٤- الموضوعات الکبرى لملا على القارى .

٢- المتروک وتعریفه:

لغةً: هو اسم مفعول من الترك، معناه الذى تُرك، ولم
يستعمل؛ لأجل عدم الفائدة فيه .

واصطلاحاً: هو الحديث الذى فى إسناده راوٍ متهم
بالكذب، وعلامة اتهام الراوى بالكذب أمران:

١- أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون
مخالفًا للقواعد المعلومة عند المحدثين .

٢- أن يعرف الراوى بالكذب فى كلامه العادى، وإن
لم يظهر منه الكذب فى الحديث النبوى .

مثال الحديث المتروک: حديث عمرو بن شمر الجعفى
الکوفى الشيعى عن جابر عن أبى الطفيل عن علىّ وعمّار
قالا: «كان النبى ﷺ يقنت فى الفجر ويكبر يوم عرفة من
صلاة الغداة ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق» .

وقد قال النسائى والدارقطنى وغيرهما: إن عمرو
ابن شمر متروک الحديث . (ميزان الاعتدال ٣: ٢٦٨)

٣- المنكر وتعريفه:

لغةً: هو الذى أنكرَ ولم يُقبل ولم يُعترف به، واصطلاحاً: هو الحديث الذى فى إسناده راوٍ فيه فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو ظهور الفسق، وأى من تلك الأسباب الثلاثة إذا وجد فى الراوى يقال لحديثه: "حديث منكر".

وله تعريف آخر: هو ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة.

الفرق بين المنكر والشاذ

وأما الشاذ: فهو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، فهما يشتركان فى مخالفة الثقة، ويتخالفان فى أن راوى المنكر ضعيف، وراوى الشاذ مقبول، فالتسوية بينهما من الغفلة.

١- مثال المنكر على التعريف الأول: ما رواه النسائى وابن ماجه من رواية أبى زكّير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان»، قال النسائى: هذا حديث منكر تفرد به أبو زكّير.

٢- مثاله على التعريف الثانى : ما رواه ابن أبى حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيّات عن أبى إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبى ﷺ (أنه) قال : «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام رمضان وقرى الضيف دخل الجنة» .

قال أبو حاتم : هو منكر ؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفا وهو المعروف .

حكّمه : أنه من أنواع الحديث الضعيف ، فلا يحتج به إلا فى فضائل الأعمال ، لا فى أساسيات الدين ، ولا فى الحلال والحرام .

٤- الحديث المعروف :

لغة : معناه معروف .

وأما اصطلاحاً : فهو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف ، وبعبارة أوجز هو ضد المنكر .

مثاله : ما روى عن أبى إسحاق موقوفاً من حديث ابن عباس المذكور فى المثال الثانى للمنكر (فى رواية ابن أبى حاتم) .

٥- المعلل وتعريفه :

لغة : هو ما فيه علة ، وإن كان القياس يقتضى أن يقال :

معلّ لأنّه من أعلّ من باب الإفعال، إلا أنه جاء عند أهل الحديث على غير المشهور في اللغة، فعبروه بـ"المعلّل" من باب التفعيل.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي ظهر فيه علة تقدح في الصّحة، مع أن الظاهر السّلامة منها، وقيل: هو الذي كان راويه مطعوناً بالوهم.

والعلة: هي سبب غامض خفي (كامل في الغموض) قادح في صحة الحديث، ومن ثمّ تكون معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقها.

المصنّفات في علل الحديث

- ١- كتاب العلل للإمام الترمذى (ملحق بأخر جامعه قبل الشمائل في الطبقات الهدية).
- ٢- كتاب العلل لابن المدينى.
- ٣- علل الحديث لابن أبى حاتم.
- ٤- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل.
- ٥- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية للدارقطنى.

٦- المدرج وتعريفه:

لغةً: هو اسم مفعول من أدرجتُ الشىء فى الشىء إذا

أدخلته فيه .

واصطلاحاً : هو ما غير سياق إسناده ، أو أدخل في متنه ما ليس منه (بلا علامة فاصلة) ، فأساسه هو مخالفة الثقات .
فظهر من تعريفه أن المدرج على قسمين : مدرج الإسناد ، ومدرج المتن .

١- مدرج الإسناد : هو ما غير سياق إسناده (أى من متن إلى متن آخر) مثاله : أن ثابت بن موسى دخل على شريك ابن عبد الله القاضى ، وكان شريك يملئ الحديث ، ولما قال : حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، وسكت حتى يكتب المستملى ، وقع نظره على ثابت ، فقال : «من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار» ، وكان قصد بذلك الكلام مدح ثابت بالزهد والورع - لا أنه حديث نبوى - فظن ثابت أنه متن الإسناد الذى ذكره شريك ابن عبد الله ، فكان يحدث بهذا الإسناد ، فغير شريك الإسناد عن الحديث النبوى وجعله إسناداً لكلام شريك وجعل كلامه حديثاً نبوياً .

٢- مدرج المتن : ما أدخل في متنه ما ليس منه (بلا علامة فاصلة) مثال الإدراج فى المتن : كما فى حديث عائشة رض فى بدء الوحى : «كان النبى ﷺ يتحنث فى غار حراء - وهو التعبد - الليالى ذوات العدد» ، فقوله : وهو التعبد ، مدرج من كلام الزهرى ، وقد يكون الإدراج فى أول الحديث ، وقد

- يكون في وسط الحديث، وقد يكون في آخر الحديث، وكذلك قد يكون من الصحابي، وقد يكون من غيره.
- ١- بيان حكم شرعي ما يحمل المدرج على إدراجه: ١- بيان حكم شرعي
- ٢- استنباط حكم شرعي من حديث قبل أن يتم لفظ الحديث
- ٣- شرح لفظ غريب في الحديث.
- حكم الإدراج: أنه حرام بالإجماع عند المحدثين والفقهاء، إلا إذا كان لتفسير غريب، كما فعله الزهري، وكثير من الأئمة، ولا يعمل بالمدرج إلا بعد ثبوته وظهوره من طريق آخر.

المصنفات في المدرج

- ١- الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي.
- ٢- تقريب المنهج بترتيب المدرج للحافظ ابن حجر.
- ٧- المقلوب وتعريفه:
- لغة: هو اسم مفعول من القلب، وهو تحويل الشيء عن وجهه إلى ظهره.
- واصطلاحاً: هو إبدال لفظ بأخر في سند الحديث، أو في متنه بتقديم أو تأخير ونحوه.

أقسام المقلوب

١- مقلوب السند: وهو ما وقع الإبدال في سنده، وله صورتان: أن يقدم الراوى اسم الأب، ويؤخر اسم ابنه، أو عكسه، كحديث مروى عن كعب بن مرة، فيرويه الراوى عن مرة بن كعب.

٢- أن يبدل شخصاً بآخر لقصد الإغراب: كحديث مشهور عن سالم، فيجعله الراوى عن نافع.

مثاله: ما رواه حماد النصيبى عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً: «إذا لقيتم المشركين فى طريق فلا تبتدءوهم بالسلام»، فهذا حديث مقلوب قلبه حماد (هذا)، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل ابن أبى صالح عن أبيه (أبى صالح) عن أبى هريرة، كما أخرجه مسلم فى "صحيحه".

٢- مقلوب المتن: ١- أن يقدم الراوى ويؤخر فى بعض متن الحديث، كما فى حديث السبعة الذين يظلمهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله، وفيه: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، وقد قلبه بعض الرواة، فقال: «حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله».

٢- أن يجعل الراوى متن حديث لإسناد آخر، وإسناد

المتن الآخر لهذا الحديث ، وذلك إنما يكون بقصد الاختبار وغيره من إلزام الخصم ، مثاله كما فعل أهل بغداد مع الإمام البخارى لما قلبوا له مئة حديث عن إسنادها إلى إسناد آخر ، فأجابهم ، ولم يخطئ في شيء منها ، وتعجبوا من حفظه وذكاءه .

حكمه : إن كان القلب لأجل الاختبار ، أو غرض صحيح ، فلا بأس به ، وإن كان لأجل الإغراب أو ترغيب الناس إلى حديثه فحرام ، وإن كان سهواً ، أو خطأ ، فلا حرج عليه ؛ لأنه معذور ، إلا إذا كثرت ذلك ، فإنه يجعله ضعيفاً .

٨- المزيد فى متصل الأسانيد وتعريفه:

لغةً : هو الراوى الذى زيد فى أثناء سند ظاهره الاتصال .

واصطلاحاً : زيادة راوٍ فى أثناء إسناد متصل ظاهره منه عدم الزيادة ، مثاله : ما رواه ابن المبارك قال : حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد حدثنى بشر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس قال : سمعت واثلة يقول : سمعت أبا مرثد يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » (رواه مسلم) .

الزيادة فى هذا المثال فى الموضعين : الأول : لفظ سفيان ، والثانى : لفظ أبا إدريس وسبب الزيادة فى الموضعين

هو الوهم .

فزيادة لفظ سفيان وهم ممن بعد ابن المبارك ، فإن الثقات
رووا الحديث عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد .
وأما زيادة لفظ أبا إدريس ، فوهم من ابن المبارك ؛ لأن
كثيرا من الثقات رووا هذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد ،
فلم يذكروا أبا إدريس .

شروط قبول تلك الزيادة : ١- أن يكون من زادها أتقن
ممن لم يزدها ٢- أن يقع التصريح بالسماع فى موضع الزيادة ،
فالذى لا توجد فيه تلك الزيادة حُكِمَ بانقطاعه .

٩- المضطرب وتعريفه:

لغة: هو اسم فاعل من الاضطراب ، وهو اختلال الأمر
وفساد نظامه ، وأصله من اضطرب الموج ، إذا كثرت حركته
وضرب بعضه بعضاً .

واصطلاحاً: هو الذى كانت المخالفة عن الثقات بإبدال
الراوى ، ولا مرجح لإحدى الروايتين على الأخرى (أى إذا
كانت مخالفة الراوى عن الثقات بسبب إبدال الراوى السند
والمتن ، فهو المضطرب) .

شرط الحكم باضطراب الحديث : ١- اختلاف روايات
الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينها ٢- تساوى الروايات فى
القوة بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى .

أقسام المضطرب

١- وهو يقع فى الإسناد غالباً ٢- وقد يقع فى المتن ،
مثال الاضطراب فى الإسناد: حديث أبى بكر رض أنه قال : يا
رسول الله ! أراك شبت ؟ قال : «شيبتنى هود وأخواتها» قال
الدارقطنى : هذا حديث مضطرب ؛ فإنه لم يرو إلا من طريق
أبى إسحاق ، وقد اختلفَ عليه فيه على نحو عشرة أوجه :
فمنهم من رواه عنه مرسلًا ، ومنهم من رواه موصولًا ، ومنهم
من جعله من مسند أبى بكر رض ، ومنهم من جعله من مسند
سعد رضى الله عنه وغيرها من الأقوال التى تركناها .

مثال الاضطراب فى المتن : الحديث الذى أخرجه مسلم
فى " صحيحه " من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعى ،
عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال :
صليت خلف النبى ﷺ وأبى بكر وعثمان ، فكانوا يستفتحون
بـ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ ، ولا يذكرون بسم الله الرحمن
الرحيم فى أول قراءة ، ولا فى آخرها .

وقد أطل الحافظ العراقى فى " شرحه " على " مقدمة ابن
الصلاح " الكلام على تعليل هذا الحديث (اضطرابه) .

١٠- المصحّف وتعريفه:

لغةً: هو اسم مفعول من التصحيف، وهو الخطأ في الصحيفة.

واصطلاحاً: هو أن يكون المخالفة فيه عن الثقات بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، وكان ذلك التغيير في النقط، لا في الشكل، مثاله: كتصحيف مراجع إلى مزاحم، ويقال له: التصحيف في الإسناد، وقد يكون التصحيف في المتن، كما في حديث زيد بن ثابت: «أن النبي ﷺ احتجر في المسجد» (أى أخذ حجرة في المسجد)، فصحّفه ابن لهيعة وقال: احتجم في المسجد.

١١- تعريف المحرّف:

لغةً: هو اسم مفعول من التحريف، وهو التغيير لفظاً كان أو معنّى.

واصطلاحاً: هو ما كان فيه التغيير في الشكل (الحركات).

مثال المحرّف: كتحرّيف يوم كُلاب -بضم الكاف- إلى كِلاب -بكسر الكاف-، وقد يستعمل أحدهما مقام الآخر. وكذلك التحريف له قسمان: تحريف في الإسناد، وتحريف في المتن.

المصنفات فى التصحيح والتحريف

- ١- التصحيح للدارقطنى .
- ٢- إصلاح خطأ المحدثين للخطابى .
- ٣- أغلاط المحدثين للذهبى .
- ٤- تصحيقات المحدثين لأبى أحمد العسكرى .

حكم اختصار الحديث وروايته بالمعنى

- ١- فالأكثر على جواز اختصار الحديث بشرط أن يكون الذى يختصره عالماً؛ لأن العالم لا ينقص ولا يترك من الحديث إلا ما لا تعلق له بالباقى من كلامه، بحيث لا تختلف الدلالة على معناه، ولا يختل البيان، كما إذا ذكر المستثنى منه وترك الاستثناء؛ فإنه يخلّ بالبيان، وتختلف الدلالة على معنى الحديث .
- ٢- وأما لرواية بالمعنى فالأكثر على جوازها أيضاً، ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة وبيانها للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى غير اللغة العربية، فجوازه بالعربية أولى، وهذا بيان الجواز، فأما الأولى فهو رواية الحديث لفظاً ومعنى وكاملاً^(١) .

(١) شرح النخبة ص ٥٩ .

١٢- تعريف الشاذ:

لغةً: هو بمعنى المنفرد، كما فى الحديث: «من شدّ شدّ فى النار» أى من انفرد عن جماعة المسلمين انفرد فى النار. واصطلاحاً: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا أولى من تعريف البعض إياه: (ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه).

مثاله: ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس: «أن رجلاً توفى على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه» وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره.

وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس، قال أبو حاتم: «المحفوظ حديث ابن عيينة» (والشاذ حديث حماد بن زيد)، فحماد ابن زيد من أهل العدالة، والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه، هذا مثال الشذوذ فى السند، وقد يقع الشذوذ فى المتن، مثاله: ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم الفجر فليضطجع عن يمينه».

قال البيهقى: خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا؛

فإن الناس إنما روه من فعل النبي ﷺ (دون قوله) وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ .

١٣- تعريف المحفوظ:

وهو ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقة، مثاله : هو حديث ابن عيينة الذي مرّ آنفاً (كما أن حديث حماد بن زيد هو الشاذ)، فالمحفوظ حديث مقبول، والشاذ حديث مردود.

١٤- حديث المجهول:

والمراد بالمجهول كل من سُمّي ولم يعرفه العلماء، ولم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد، ويقال له : مجهول العين .

وإن سُمّي الراوي، وروى عنه اثنان فصاعداً، ولكن لم يُوثّق فهو مجهول الحال، ويقال له : المستور (في الاصطلاح).

فحديث المجهول : هو الذي سُمّي راويه، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد.

١٥- وحديث المستور

هو الذي روى عن راويه اثنان فصاعداً، ولكن لم يُوثّق.

حكم حديث المجهول : أنه لا يقبل حديثه إلا أن يوثقه
غير من روى عنه منفردا ، أو وثقه من روى عنه منفرداً بشرط
أن يكون المنفرد نفسه ثقةً .

حكم حديث المستور : أنه موقوف إلى استبانة حاله ،
فإن ظهر ثقةً فيحتج به ، وإن ظهر ضعيفاً فلا .

١٦ - تعريف الحديث المبهم :

وهو الذى لم يذكر الراوى اسم شيخه اختصارا ، بل عبّر
بلفظ عام ، كقوله : أخبرنى فلان ، أو شيخ ، أو رجل ، أو
بعضهم ، أو ابن فلان .

مثال المبهم : ما رواه أبو داود من طريق حجاج
ابن فرافصة عن رجل عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن
النبي ﷺ قال : «المؤمن غرّ كريم» ، فهذا الرجل هو يحيى
ابن أبى كثير ، كما جاء فى رواية أخرى عن أبى داود .

حكم الحديث المبهم : لا يقبل حديث الراوى المبهم ما
لم يسمّ ؛ لأن شرط قبول الخبر هو عدالة راويه ، فمن أبهم
اسمه لا تعرف عينه ، فكيف تعرف عدالته ؟

المصنفات فى المجهول

والمستور والمبهم

١ - الموضح أو هام الجمع والتفريق للخطيب البغدادى .

- ٢- الوجدان للإمام مسلم .
- ٣- الأسماء المبهمة في الأنبياء المحكمة للخطيب .
- ٤- الوجدان للحسن بن سفيان (م ٣٠٣هـ) .

١٧- حديث المبتدع:

- هو الذي كان راويه من أهل البدعة، والبدعة قسمان:
- ١- بدعة بمكفر (ما يوقع المرء في الكفر)، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو يعمل بما يوقعه في الكفر .
 - ٢- بدعة بمفسق: (ما يوقع صاحبه في الفسق) كأن يعتقد، أو يعمل ما يوجب الفسق .
- حكم رواية المبتدع بالبدعة المكفرة: أنه لا تقبل روايته عند الجمهور، وقال الحافظ في "شرح النخبة": فالمعتمد أن الذي تُردّ روايته (بسبب البدعة) هو من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه (أي أثبت في الدين ما ليس منه بداهة) .
- حكم البدعة بالمفسق: أن صاحبها إذا كان داعياً إلى بدعته لا تقبل روايته، وإن لم يكن داعياً إليها، فتقبل روايته؛ لأن تزوين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات، وتسويتها على ما يقتضى مذهبه .

الباب الخامس فى تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه

١- الحديث القدسى:

لغة: منسوب إلى القدس وهو التنزه والطهارة، أى الحديث المنسوب إلى الذات المقدسة، وهو الله تعالى .
واصطلاحاً: هو ما نقل إلينا عن النبى ﷺ مع إسناده ذلك الحديث إلى ربه عز وجل .
مثاله: ما رواه مسلم فى "صحيحه" عن أبى ذر رضى الله عنه عن النبى ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا...» .

الفرق بين القرآن المقدس وبين الحديث القدسى

- ١- هو أن القرآن لفظه ومعناه من الله تعالى، والحديث القدسى معناه من الله تعالى، ولفظه من عنده ﷺ .
- ٢- وتلاوة القرآن عبادة أمر بها، دون تلاوة الحديث القدسى، فلا تصح الصلاة بتلاوة الحديث القدسى .
- ٣- القرآن ثبت بالتواتر، يعنى التواتر شرط لثبوته والحديث القدسى ليس كذلك .

٢- الحديث المرفوع وأقسامه

المرفوع لغةً: هو اسم مفعول من رَفَعَ ضِدَّ وَضَعَ،
وسمى الحديث به؛ لنسبته إلى صاحب المرتبة الرفيعة، وهو
النبي ﷺ.

واصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو
فعل، أو تقرير، أو صفة.

أقسام المرفوع وأمثله

- ١- مثال القولي المرفوع صراحةً: أن يقول الصحابي:
سمعت رسول الله ﷺ يقول: كذا، أو قال: حدثنا رسول
الله ﷺ بكذا، أو قال: قال رسول الله ﷺ: كذا، أو عن
رسول الله ﷺ أنه قال: كذا، وأمثال ذلك.
- ٢- مثال الفعل المرفوع صراحةً: أن يقول الصحابي:
رأيت رسول الله ﷺ فعل كذا، أو قال (الصحابي أو غيره):
كان رسول الله ﷺ يفعل كذا.
- ٣- مثال التقرير المرفوع صراحةً: أن يقول الصحابي:
فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا.
- ٤- مثال القولي المرفوع حكماً: أن يقول الصحابي:

قولاً لا مجال فيه للاجتهاد، ولا تعلق له ببيان لغة، أو شرح غريب، كالأخبار عن الأمور الماضية مثل بدء الخلق، وأخبار الأنبياء، وكالأخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص، بشرط أن لا يروى ذلك الصحابي الإسرائيليات.

٥- مثال الفعل المرفوع حكماً: أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد في ذلك الفعل، فيعتبر على أن ذلك الفعل عند الصحابي عن النبي ﷺ كما روى الشافعي رح عن علي رض: "أنه ركع في صلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين".

٦- مثال التقرير المرفوع حكماً: أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي ﷺ كذا، فله حكم الرفع من جهة أن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك.

وقد استدل جابر وأبو سعيد الخدري على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل، ولو كان مما ينتهي عنه لنهى عنه القرآن، أي لنزل على النبي ﷺ القرآن لمنع العزل ويمنعنا به (بالقرآن).

٣- الحديث الموقوف وتعريفه:

تعريفه لغة: هو اسم مفعول من الوقف كأنه توقّف عند وصوله إلى الصحابي، ولم يرفعه إلى ما بعده.

واصطلاحًا: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير.

١- مثال الموقوف القولي: قول الراوي: قال علي ابن أبي طالب: "حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله".

٢- مثال الموقوف الفعلي: قول البخاري: "وأم ابن عباس وهو متيمم".

٣- مثال الموقوف التقريري: كقول بعض التابعين: "فعلت كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر علي".

وقد يأتي الوقف بمعنى انتهاء السند إلى التابعي، أو إلى غيره، كما يقال: "هذا حديث وقفه فلان على الزهري أو على عطاء" أي لم يذكر سنده بعد الزهري أو بعد عطاء.

٤- الحديث المقطوع وتعريفه:

تعريف لغة: هو اسم مفعول من قَطَعَ ضِدَّ وَصَلَ، فالمقطوع غير الموصول.

واصطلاحًا: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه -قولا كان أو فعلا-، فالمقطوع من أقسام المتن (أي القول أو الفعل المنسوب إلى التابعي أو من دونه).

والمنقطع من أقسام الإسناد هو ما لم يتصل إسناده، سواء كان الانقطاع من أول السند أو من وسطه أو آخره،

فظهر الفرق بين المقطوع والمنقطع.
وربما يطلق الخبر على المرفوع والأثر على الموقوف،
والمقطوع، كما هو اصطلاح فقهاء خراسان.

الكتب التي يوجد فيها الموقوف والمقطوع كثيرا:

١- كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني.

٢- كتاب الآثار لأبي يوسف القاضي.

٣- المصنف لابن أبي شيبه.

٤- المصنف لعبد الرزاق.

٥- شرح معاني الآثار للطحاوي.

حكم الاحتجاج بالموقوف والمقطوع

١- أمّا الموقوف : إذا صحّ ولم يعارضه ما فوقه ، فهو

قابل للاحتجاج به ، حتى يقدم على القياس .

٢- وأمّا المقطوع : فلا يحتج به فى شىء من الأحكام

الشرعية ؛ لأن الإمام أبا حنيفة رح قال بالنسبة إلى صاحب

المقطوع (أى التابعين وتبع التابعين) : "نحن رجال وهم

رجال" يعنى كما أن أقوالنا وأفعالنا بلا حجة لا تكون دليلا ،

كذلك أقوال وأفعال غير الصحابة لا تكون حجة .

الباب السادس فى الأقسام المتفرقة

٥- تعريف المُسند: والمراد بالمسند فى قول أهل الحديث: "هذا حديث مُسندٌ" هو مرفوع صحابى بسند ظاهر ذلك السند الاتصال. (شرح النخبة)

قيّد المرفوع بكونه مرفوع صحابى ؛ لأن مرفوع التابعى مرسل ، ومرفوع من دونه معضل أو معلق.

٦- تعريف المتصل: وهو ما سلّم إسناده من سقوط فيه ، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروى من شيخه.

فالمسند خاصّ بالمرفوع ، والمتصل عام يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع - كما هو ظاهر من تعريفهما - .

تعريف الحديث المحكم: وهو الحديث المقبول الذى سلّم من المعارضة ، مثاله: قوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاةً بغير طهور ولا صدقة من غلول» (رواه مسلم).

تعريف مختلف الحديث: وإذا عورض الحديث المقبول بمثله ، وأمكن الجمع بينهما يسمّى هذا النوع بمختلف الحديث ، فهو الجمع بين الحديثين المتعارضين فى الظاهر.

مثال مختلف الحديث: حديث: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا غول» (متفق عليه) مع حديث: «فرّ من المجذوم فرارك من الأسد» (رواه مسلم) ، فإن ظاهرهما

التعارض.

وجه الجمع بينهما: أولاً: أن هذه الأمراض لا تعدى بطبعها، لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بتلك الأمراض للصحيح سبباً لإعداد مرضه، ثم قد يتخلف عن سببه كما في غيره من الأسباب.

وثانياً: أن نفيه ﷺ للعدوى باقٍ على عمومه، وقد صحّ قوله ﷺ: «لا يعدى شيء شيئاً» (متفق عليه)، وقوله ﷺ لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب؛ حيث ردّ عليه بقوله: «فمن أعدى الأول؟» يعنى أن الله سبحانه ابتداءً ذلك في الثانى، أى خلقه ابتداءً كما خلقه فى الأول ابتداءً.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سدّ الذرائع لئلا يظنّ المريض الثانى المبتلى به أن المرض بسبب المخالطة، مع أنه بأمر الله وإرادته، خالط المريض أم لا؟

الكتب المؤلفة فى مختلف الحديث

- ١- كتاب اختلاف الحديث للشافعى ح.
- ٢- كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.
- ٣- كتاب مشكل الآثار للإمام الطحاوى.

طرق دفع التعارض بين الحديثين المتعارضين فى الظاهر

- ١- الجمع بينهما إن أمكن الجمع ، كما فى حديث العدوى ، وحديث الفرار من المجدوم.
 - ٢- اعتبار الناسخ والمنسوخ إن عرف تاريخ الناسخ وتأخيرها ، كما فى قول جابر رضى الله عنه : «كان آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار» (أخرجه أصحاب السنن) ، فإنه يدل على نسخ الأحاديث الدالة على وجوب الوضوء مما مست النار.
 - ٣- ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المعتبرة عند المحدثين.
 - ٤- ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين إن لم يمكن الجمع ، ولا يُعرف الناسخ من المنسوخ ، ولا يظهر وجه ترجيح أحدهما على الآخر.
- مفهوم غريب الحديث: فإن خفى معنى لفظ من ألفاظ الحديث بأن كان اللفظ قليل الاستعمال ، يقال لذلك اللفظ: "غريب الحديث" أى اللفظ الغريب الواقع فى الحديث ، ويحتاج فى شرح ذلك الغريب إلى الكتب المصنفة فى شرح "غريب الحديث".

الكتب المصنفة في شرح " غريب الحديث "

- ١- كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام.
 - ٢- كتاب أبي عبيد الهروي (غريب الحديث).
 - ٣- الفائق للزمخشري.
 - ٤- النهاية لابن الأثير.
 - ٥- مجمع بحار الأنوار للمفتي (الكجراتي).
- مفهوم "مشكل الحديث" : وإن كان لفظ الحديث مستعملا بكثرة، ولكن في مدلوله دقة حتى احتيج إلى الكتب المصنفة في شرح معاني الأخبار (فهو مشكل الحديث).

المصنّفات في "مشكل الحديث" :

- ١- مشكل الآثار للإمام الطحاوي.
- ٢- شرح معاني الآثار له.
- ٣- كتاب للخطابي (في مشكل الآثار).
- ٤- الاستذكار لابن عبد البر.
- ٥- شرح السنة للبغوي.

الإسناد العالي والنازل

- ١- الإسناد العالي : هو ما قلت رجاله ، كأسانيد مالك.

٢- الإسناد النازل: هو ما كثرت رجاله، كأسانيد الطحاوى^{رح}، والنسائي، وأبى داود، وابن ماجه، والترمذى.

وفى "البيقونية":

وكل ما قلت رجاله علا وضده ذلك الذى قد نزلا

أقسام العلو فى الإسناد

١- إذا قلّ عدد رجال السند وينتهى الحديث بذلك السند العالى إلى النبى ﷺ يقال له: العلو المطلق.

٢- وإذا قلّ عدد رجاله وينتهى الحديث بذلك السند إلى إمام من أئمة الحديث صاحب الحفظ، والفقه، والضبط، والتصنيف، كشعبة ومالك والثورى والشافعى والبخارى ومسلم يقال له: العلو النسبى؛ لأن قلّة رجاله بالنسبة إلى ذلك الإمام، وإن كان عدد رجاله فى الانتهاء إلى النبى ﷺ كثيراً.

فائدة العلو فى الإسناد: هى أن فى قلّة رجال السند احتمال قلّة الخطأ والضعف فيهم، وفى كثرتهم احتمال كثرة الخطأ والضعف فيهم.

١- معنى رواية الأقران: فإن تشارك الراوى ومن روى عنه - أى شيخه - فى أمر من الأمور المتعلقة بالرواية كالسن،

والأخذ عن شيخ واحد فهو النوع الذى يقال له : رواية الأقران ؛ لأنه حينئذ يكون راويا عن قرينه ، - فى السنن أو فى الأخذ عن شيخ واحد - .

٢- معنى المدبج : وهو فى اللغة : اسم مفعول من التدبج ، وهو مأخوذ من ديباجتى الوجه أى جانبه ، فكما أن ديباجتى الوجه متساويان ، كذلك القرينان متساويان فى أمر من الأمور المتعلقة بالرواية .

واصطلاحاً : هو ما رواه كل من القرينين عن الآخر ، كما فى " البيقونية " :

وما روى كل قرين عن أخه مدبج فاعرفه وانتخه فكل مدبج أقران ، وليس كل أقران مدبجا ، فإنه إذا لم يرو كل واحد من القرينين عن الآخر ، بل روى واحد عن الآخر فقط تكون رواية الأقران ولا يكون مدبجا .

١- وللدارقطنى كتاب فى " المدبج .

٢- ولأبى الشيخ الأصبهانى كتاب فى الأقران .

٣- معنى رواية الأكابر عن الأصاغر : رواية الراوى

عمّن دونه فى السنن ، أو فى اللقى - فى الأخذ عن المشايخ -

أو فى المقدار (فى المرتبة) يقال لها : رواية الأكابر عن الأصاغر

كرواية الزهرى عن مالك ، ورواية مالك عن عبد الله

ابن دينار ، وعبد الله بن دينار دون مالك فى الحفظ والعلم ،

كما أن الزهرى أكبر سنّاً من مالك ، ومن هذا النوع رواية

الآباء عن الأبناء، ورواية الصحابة عن التابعين.

الكتب المصنفة في رواية الأكابر عن الأصاغر

١- كتاب للخطيب البغدادي في رواية الآباء عن

الأبناء.

٢- وكتاب آخر له في رواية الصحابة عن التابعين.

٣- كتاب للحافظ صلاح الدين العلائي في معرفة من

روى عن أبيه عن جده.

٤- معرفة السابق واللاحق.

وإن اشترك اثنان عن شيخ، وتقدم موت أحدهما على

الآخر فالذي تقدم موته هو السابق، والذي تأخر هو اللاحق،

ويقال للمجموع: السابق واللاحق، وغاية ما يكون الفصل

بينهما مئة وخمسون سنة غالباً.

٥- تعريف الحديث المسلسل:

المسلسل لغة: من السلسلة، وهي اتصال الشيء

بالشيء، ومنه سلسلة الحديد.

واصطلاحاً: هو ما تتابع رجال إسناده في صيغة من

صيغ الأداء، أو في حالة من أحوال الرواة، أو في فعل من

أفعالهم.

فحصل من هذا التعريف ثلاثة أقسام للمسلسل :
١- المسلسل بالسماع، كقول الراوى : سمعت فلانا، قال :
سمعت فلانا، وهكذا إلى آخر السند، وكذلك سائر صيغ
الأداء.

٢- كقوله : سمعت فلانا يقول : أشهد بالله لقد حدثنى
فلان إلخ، وهذا مسلسل بالقول بالشهادة.
٣- المسلسل بالأخذ باللحية : كقوله : حدثنى فلان وهو
أخذ بلحيته قال : آمنت بالقدر إلخ، وقد يقع التسلسل فى
أكثر الإسناد.

الباب السابع

فى طرق تحمل الحديث ومراتب صيغ الأداء وما يتعلق بها

واعلم أن طريق تحمل الحديث اليوم هو القراءة من
الكتاب، سواء قرأ الطالب أو الشيخ نفسه، وأما فى القديم،
فكما يأتى - إن شاء الله تعالى -.

وأما الإخبار عن تحمله، فعلى ثماني مراتب :
١- الأولى : سمعت، وحدثنى إذا قرأ الشيخ ويسمع
التلميذ، فى هذه المرتبة صيغتان .

٢- ثم أخبرنى وقرأت عليه، إذا قرأ التلميذ ويسمع
الشيخ، وهى المرتبة الثانية (وفىها أيضاً صيغتان).

- ٣- والثالثة: قُرئ عليه وأنا أسمع، إذا قرأ الآخر
ويسمع التلميذ.
- ٤- الرابعة: أنبأني، إذا قرأ الشيخ وهو يسمع (وفيها
صيغة واحدة).
- ٥- الخامسة: ناولني إذا أعطاه الشيخ مروياته.
- ٦- السادسة: شافهني أي بالإجازة.
- ٧- السابعة: كتب إلي أي بالإجازة.
- ٨- الثامنة: عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسمع
والإجازة، ولعدم السماع أيضاً، مثل: قَالَ وَذَكَرَ وَرَوَى.

الفرق بين التحديث والإخبار

ولا فرق بين التحديث والإخبار لغةً، وأما اصطلاحاً:
فالتحديث شائع بما سمع من لفظ الشيخ، والإخبار عام، وهذا
الفرق اصطلاحاً إنما هو عند المشاركة.

وأما غالب المغاربة، فلم يستعملوا هذا الاصطلاح، بل
جعلوهما بمعنى واحد، وأصرح صيغ الأداء في الدلالة
على سماع قائلها هو سمعت؛ لأن حدثني قد يحتمل
الإجازة تدليلاً.

وقد يستعمل في جميع تلك الصيغ صيغة الجمع، مثل:
حدثنا وسمعنا وأخبرنا وأنبأنا ونحوها إذا كان مع التلميذ غيره

أيضاً، بل صيغة الجمع (في كتب الحديث) أكثر استعمالاً.
واعلم أنه قد ذهب جمع كثير من العلماء - منهم
البخارى وحكاه في أوائل "صحيحه" عن جماعة من الأئمة -
إلى أن السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه في الصحة
والقوة سواء.

انفرق بين "الإنباء" و "الإخبار"

والإنباء لغة واصطلاحاً (عند المتقدمين) بمعنى الإخبار،
نعم في عرف المتأخرين، وهو كـ "عن" للإجازة، فيحتمل
السماع وعدمه.

حكم الحديث المعنعن وشرط حمله على السماع

وعنينة المعاصر محمولة على السماع، بخلاف غير
المعاصر، فإن عنينته تكون مرسلة أو منقطعة، فشرط حملها
على السماع ثبوت المعاصرة إلا من مدلس، فإن عنينته
ليست بمحمولة على السماع، وهذا هو مذهب الجمهور.
وأما البخارى وعلی بن المدینی وغيرهما من النقاد،
فيشترطون ثبوت اللقاء أيضاً - ولو كان مرة واحدة - ليحصل
الأمن في باقى العنينة عن كونه مرسلاً خفياً، وجعل الحافظ

في "شرح النخبة" قول هؤلاء الأئمة مختاراً.
وأما الإمام مسلم فقد ردّ ردّاً شديداً في "مقدمة
صحيحه" على المشترطين ثبوت اللقاء مع المعاصرة.
المناولة وشرطها: هي أن يدفع الشيخ أصله، أو ما قام
مقام الأصل للطالب، أو يحضر الطالب الأصل للشيخ،
ويقول الشيخ في الصورتين: هذه روايتي عن فلان.
وشرطها: أولاً: أن يقول: فاروه عني، وثانياً: أن
يكون الطالب قادراً بالأصل إماماً بالتمليك، وإما بالعارية لينقل
منه، ويقابل عليه.
الوجادة، وشرطها: هي أن يجد الحديث بخط يعرف
كاتبه، فيقول: وجدت بخط فلان.
وشرطها: أن يكون للواجد إذنٌ بالرواية من صاحب
الخط (عاماً أو خاصاً)، ولا يصح استعمال أخبارني للواجد
إلا بعد الإذن.
الوصية بالكتاب وشرطها: هي أن يوصي الشيخ عند
موته، أو سفره لشخص معين بأصله أو بأصوله من كتب
الحديث.
وشرط جواز الرواية عن ذلك الأصل أو الأصول:
الإجازة من الموصى للموصى له بالرواية، ولا يكفي مجرد
الوصية (بالإعطاء) - وهذا هو رأي الجمهور -
الإعلام وشرطه: هو أن يُعلمَ الشيخ أحد الطلبة بأني

أروى الكتاب الفلانى عن فلان.
وشرطه : أن يكون لذلك الطالب إجازة بالرواية عن
ذلك الشيخ ، وإلا فلا عبرة بالإعلام من غير الإذن بالرواية.

الإجازة وأقسامها

١- الإجازة المعيّنة : وهى أن يجيز الشيخ أحداً برواية
كتاب معيّن ، ويعيّن له كيفية روايته له ، كالإجازة برواية
صحيح البخارى أو غيره من كتاب معيّن.

٢- الإجازة غير المعيّنة : وهى أن يجيزه برواية جميع
مروياته من غير تقييد بكتاب دون كتاب ، وهذان القسمان
باعتبار المروى ، أنه كتاب معيّن أم لا؟

٣- الإجازة الخاصة : وهى أن يجيز لشخص معيّن ، أو
أشخاص معهودين بالرواية عنه.

٤- الإجازة العامة : وهى أن يقول : أجزتُ لجميع
المسلمين ، أو لمن أدرك حياتى ، أو لأهل الإقليم الفلانى ، أو
لأهل البلدة الفلانية ، وأما هذان القسمان ، فباعتبار المجاز له
أعنى الراوى.

والقسم الرابع - الإجازة العامة - لا تعتبر عند المحدثين
كالإجازة للمبهم ، والمعدوم ، والمجهول.

تعريف المتفق والمفترق

إن اتفق أسماء الرواة وأسماء آباءهم فصاعداً (أى اتفق أسماء أجدادهم أيضاً) لفظاً وخطاً، واختلف أشخاصهم، يقال لهما: المتفق والمفترق، وكذا إذا اتفق اثنان فصاعداً فى الكنية والنسبة، واختلف أشخاصهم يطلق عليه المتفق والمفترق (أى المتفق اسماً، أو كنية، أو نسبة، والمختلف شخصاً).

فائدة معرفته: أن لا يظن الشخصان بسبب اتفاق الاسم، أو الكنية، أو النسبة شخصاً واحداً.
فى "البيقونية":

متفق لفظاً وخطاً متفق وضده فيما ذكرنا المفترق
أى متفق فى الاسم ومختلف فى المسمى.

الكتب المصنفة فى المتفق والمفترق

١- كتاب حافل للخطيب البغدادى.

٢- وتلخيصه للحافظ ابن حجر.

تعريف المؤلف والمختلف

إن اتفق أسماء الرواة خطأ واختلف نطقاً، سواء كان

مرجع الاختلاف النقط أم الشكل ، فهو المؤلف خطأ ،
والمختلف نطقاً ، كسلام بتخفيف اللام وسلام بالتشديد .
فائدة معرفته : قال الحافظ في " شرح النخبة " : ومعرفته
(هذا النوع) من مهمّات هذا الفن ، حتى قال على بن المديني :
أشدّ التصحيف ما يقع في الأسماء .

الكتب المصنفة في المؤلف والمختلف

- ١ - كتاب لأبي أحمد العسكري (جزء من كتاب التصحيف له) .
- ٢ - كتابان لعبد الغنى بن سعيد .
- ٣ - كتاب للدارقطني .
- ٤ - كتاب للخطيب .
- ٥ - الإكمال لابن ماكولا (أبي نصر) .
- ٦ - كتاب لأبي بكر بن نقطة .
- ٧ - كتاب لمنصور بن سليم .
- ٨ - المشتبه في أسماء الرجال للذهبي .
- ٩ - تبصير المتبّه للحافظ ابن حجر .

تعريف المتشابه من الرواة

إن اتفقت أسماء الرواة خطأ ونطقاً ، راحلّف آباءهم

نطقاً مع الائتلاف (الاتفاق) خطأ، فهو النوع الذى يقال له :
المتشابه.

مثاله : كمحمد بن عَقِيل -بفتح العين- ومحمد
ابن عَقِيل -بضم العين- الأول نيسابورى، والثانى فريابى،
وهما مشهوران.

٢- أو يختلف أسماءهم نطقاً وتتألف خطأ، مثاله :
كشُرَيْح بن النعمان، وسُرَيْج بن النعمان، الأول بالشين
المعجمة والحاء المهملة، وهو تابعى، والثانى بالسین المهملة
والجيم المعجمة، وهو من شيوخ البخارى.
وقد صنّف الخطيب فى "المتشابه" كتاباً جامعاً سماه
"تلخيص المتشابه"، وللمتشابه أنواع آخر تركناها روماً
للاختصار.

مفهوم الطبقة لغةً واصطلاحاً

الطبقة لغةً: القوم أو الجماعة المتشابهون.
واصطلاحاً: عبارة عن جماعة اشتركوا فى السن ولقاء
المشايع، وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين :
كأنس بن مالك رضى الله عنه فإنه من حيث ثبوت صحبته
للنبي ﷺ يعدّ فى طبقة العشرة المبشرة، ومن حيث صغر السن
يعدّ فى طبقة من بعدهم.

فائدة معرفة الطبقات: وفائدته الأمن من تداخل
المشتبهين، وإمكان الاطلاع على التدليس، والوقوف على
حقيقة المراد من العنونة، وأجمع ما جُمع في معرفة الطبقات
كتاب أبي عبد الله محمد بن سعد البغدادي (المتوفى ٢٣٠هـ)
المعروف باسم "طبقات ابن سعد" في تسعة أجزاء.

طبقات الرواة^(١)

- ١- الأولى: طبقة الصحابة على اختلاف مراتبهم.
- ٢- الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيب وأقرانه.
- ٣- الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن
البصرى وابن سيرين.
- ٤- الرابعة: طبقة تلي الطبقة الثالثة، وجلّ (أكثر)
روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة.
- ٥- الخامسة: الطبقة الصغرى من التابعين، ومنهم
الذين رأوا الواحد أو الاثنین من الصحابة، ولم يثبت لبعضهم
السماع من الصحابة كالأعمش.
- ٦- السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت

(١) وقد زعم بعض السادة - مع كثرة نبوغه في الحديث ورجاله - أن هذه
الطبقات والمراتب الآتية خاصة بالرجال، والرواة المذكورين في "تقريب
التهذيب"، وسياق الكتاب ينفي هذا الزعم.

لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج.

٧- السابعة : طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.
٨- الثامنة : الطبقة الوسطى من كبار أتباع التابعين كابن عيينة وابن علية.

٩- التاسعة : الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي وعبد الرزاق.

١٠- العاشرة : كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل.

١١- الحادية عشر : الطبقة الوسطى من هؤلاء (كبار الآخذين إلخ) كالذهلي والبخاري.

١٢- الثانية عشر : صغار الآخذين عن تبع التابعين كالترمذي.

وألحق بها (بالطبقة الثانية عشر) باقى شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلا ، كبعض شيوخ النسائي^(١).

مراتب الرواة

١- الأولى : مرتبة الصحابة ، والتصريح بأولية الصحابة إنما يكون لشرفهم (وإلا فلا حاجة إلى تعديل وتوثيق من وثقه الله ورسوله ، وعدلهم الأمة جمعاء).

(١) تقريب التهذيب ص ٢ و ٣ الطبعة المجتنبية .

٢- الثانية : من أكد مدحه إما بأفعل ، كأوثق الناس ، أو بتكرير الصفة لفظاً ، كثقة ثقة ، أو معنى كثقة حافظ .

٣- الثالثة : من أفرد بصفة كثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو عدل .

٤- الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلاً ، وإليه الإشارة بصدوق ، أو لا بأس به ، أو ليس به بأس .

٥- الخامسة : من قصر عن درجة الرابعة قليلاً ، وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ ، أو صدوق يهمل ، أو له أوهام ، أو يخطئ ، أو تغير بآخره .

ويلتحق بذلك (بالمذكور من الطبقة الخامسة) من رمى بنوع من البدعة ، كالتشيع ، والقدر ، والنصب ، والإرجاء ، والتجهم مع بيان الداعية من غيره (أى إظهار أن فلاناً يدعو إلى بدعته ، وفلاناً لا يدعو إليها) .

٦- السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث .

٧- السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ مستور ، أو مجهول الحال .

٨- الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ، ووجد فيه إطلاق الضعف ، وإن لم يُفسر ، وإليه الإشارة بلفظ ضعيف .

٩- التاسعة : من لم يرو عنه غير واحد ، ولم يوثق ،

وإليه الإشارة بلفظ مجهول.

١٠- العاشرة: من يوثق البتة، وضعّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بلفظ متروك، أو متروك الحديث، أو واهى الحديث، أو ساقط.

١١- الحادية عشر: من اتهم بالكذب.

١٢- الثانية عشر: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع^(١)

الفرق بين الطبقات والمراتب

وإنما تكون الطبقات باعتبار قرب الرواة بخير القرون، وبعدهم عنه، وأمّا المراتب، فإنما تكون باعتبار ضعف الرواة، وقوتهم، وتجريحهم وتعديلهم.

معرفة مراتب الجرح والتعديل

ومن المهمّ عند المحدثين معرفة مراتب الجرح والتعديل؛ لأنهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم ردّ حديثه كلّهُ، وقد مرّ أن أسباب ردّ الحديث (أسباب الطعن في الراوى) عشرة، والغرض هنا ذكر الألفاظ الدالة (في اصطلاحهم)

(١) تقريب التهذيب ص ٦ المجتبانى .

على مراتبهم الجرح والتعديل.

مراتب الجرح والألفاظ الدالة عليها

١- أسوأ المراتب: الوصف بما دل على المبالغة في الجرح، وأصرح الألفاظ الدالة على تلك المرتبة التعبير بأفعل كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو هو ركن الكذب، ونحو ذلك.

ثم دجال، أو وضاع، أو كذاب، ونحو ذلك، لأن هذه الكلمات، وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها.

٢- وأسهلها أى الألفاظ الدالة على الجرح قولهم: فلان لين، أو سيئ الحفظ، أو فيه أدنى مقال، وبين الأسوأ والأسهل مراتب كثيرة لا تخفى على أهل العلم بالحديث.

٣- فقولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو ليس بالقوى، أو فيه مقال.

مراتب التعديل والألفاظ الدالة عليها

١- وأرفع المراتب الوصف بما دل على المبالغة في التعديل، وأصرح الألفاظ الدالة عليها التعبير بأفعل كأوثق

- الناس ، أو أثبت الناس ، أو إليه المنتهى في الثبوت.
- ٢- ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التعديل نحو عدل (بجعل المصدر خبراً لقصد المبالغة) أو تأكد بصفتين منها، كثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو ثقة حافظ، أو عدل ضابط، ونحو ذلك.
- ٣- وأدناها ما دل على القرب من أسهل ألفاظ التجريح (نحو: فلان لين، وأمثاله) كشيخ، ويروى حديثه، ويعتبر به، وأمثال ذلك.

من الأصول الإجماعية عند أئمة الجرح والتعديل

- ١- تقبل تزكية مزكٍّ واحد من العارف بأسبابها على الأصح.
- ٢- وأما الشهادة فلا تقبل إلا من اثنين عادلين.

الفرق بين التزكية والشهادة

- ٣- والفرق بينهما: أن التزكية تنزل منزلة الحكم فيكون المزكّي كالحاكم، فلا يشترط فيها العدد، وأما الشهادة فتقع من الشاهد عند الحاكم، فيشترط فيها العدد فافترقا.

ولا فرق بين أن تكون التزكية باجتهاد المزكى، أو بنقل
عن غيره؛ لأن النقل أيضاً لا يشترط فيه العدد كالحكم.

٤- ولا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ،
فلا يقبل جرح من أفرط في الجرح، حتى جرح بعيب لا
يقتضى ردّ حديث المحدث، وكذلك لا يقبل تزكية من أخذ
بمجرد الظاهر (ولم يعرف حال الراوى) فزكاه مطلقاً.

٥- والجرح مقدّم على التعديل فيمن وجد فيه كلاهما،
(١) بشرط صدور الجرح والتعديل من العارف بأسبابهما
بشرطين، (٢) وبشرط أن يكون كل واحد منهما مبيّناً.
فإن كان الجرح غير مفسّر لم يقدر فيمن ثبتت عدالته،
وكذا إن صدر من غير عارف بأسباب الجرح والتعديل،
فلا يعتبر به عندهم. (تلخيص شرح النخبة)

أنواع كتب الحديث

باختبار احتواء الموضوعات والأسلوب والترتيب

وقد صنف العلماء في الحديث النبوى الشريف على
أشكال مختلفة، وأنواع متنوعة، وأسلوب غير أسلوب
الآخر، فمن أجل ذلك نجد كتب الحديث غير متماثلة في
احتواء الموضوعات، والترتيب، والأسلوب.

١- الجامع: هو كتاب جمع فيه مؤلفه جميع أنواع

الحديث من العقائد، والأحكام، والرقاق، والآداب،
والتاريخ مع السير، والفتن، والتفسير، والمناقب كالجامع
الصحيح للإمام البخارى، وجامع الترمذى.

٢- المسند: كل كتاب جُمع فيه مرويات كل صحابى
على حدة، من غير النظر إلى الموضوع الذى يدل عليه تلك
المرويات، مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل رح، ومسند الإمام
الشافعى رح، ومسند أبى يعلى الموصلى، سواء كان ترتيب
المسند على أساس حروف التهجى أو على السبقة فى
الإسلام.

٣- المعجم: هو كتاب جمع فيه المؤلف الأحاديث على
ترتيب الشيوخ، إما على اعتبار تقدم الوفاة، أو على حروف
التهجى، وهذا أغلب، كالمعجم الثلاثة للطبرانى (المعجم
الكبير، والمعجم الأوسط، والمعجم الصغير).

٤- السنن: هو كل كتاب صُنّف على ترتيب أبواب
الفقه، ولا يوجد فيه ما يتعلق بالعقائد، والسير، والمناقب،
بل يكتفى صاحبه بأحاديث الأحكام، إلا ما شاء الله، مثل
سنن أبى داود وسنن النسائى وسنن ابن ماجه، وحتى صحيح
مسلم.

٥- الجزء: هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه مرويات
شخص واحد، مثل جزء حديث أبى بكر، وجزء حديث ابن
مبارك، أو جمع أحاديث تتعلق بمسألة واحدة، كجزء قراءة

الفاحة خلف الإمام، وجزء رفع اليدين وجزء الوتر.

٦- الرسالة: وهى التى ألفت فى نوع واحد من الأنواع الثمانية التى تذكر فى الجوامع، مثل أحاديث العقائد فقط، أو أحاديث المناقب، وللحافظ ابن حجر، والسيوطى رسائل كثيرة فى بعض الأنواع الثمانية.

٧- الأربعين: هو كل كتاب جمع فيه المؤلف أربعين حديثاً فى موضوع واحد، أو موضوعات مختلفة، ومن أشهر الأربعينات أربعين النووى.

٨- الغرائب: هو كل كتاب جمع فيه المؤلف متفرّدات شيخ واحد، أى الأحاديث التى لا توجد عند عامة شيوخ الحديث.

٩- العلل: هى الكتب التى ذُكر فيها الأحاديث المعلولة مع بيان علّتها مثل "العلل" لابن أبى حاتم، و"العلل" للترمذى، و"العلل" للدارقطنى، و"العلل" لأحمد ابن حنبل.

١٠- الأطراف: هو كل كتاب ذكر فيه مؤلفه طرف الحديث (أوله أو آخره) الذى يدل على بقيته، ثم يذكر سنده كاملاً مثل "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للزمزى.

١١- المستدرک: هو كل كتاب جمع فيه المؤلف الأحاديث التى تركها مصنف آخر مع كونها على شرطه. (أى جمع ما فات عنه فى كتابه لوجه من الوجوه).

بأسانيد ذلك المصنف، كمستدرک الحاكم على الصحيحين.
١٢- المستخرج: هو كل كتاب أورد فيه مؤلفه أحاديث
كتاب آخر لغيره من المؤلفين، ولكن بإسناد نفسه إلى شيخ
ذلك المؤلف، من غير أن يكون ذلك المؤلف واسطةً بينه وبين
هذا الشيخ، وقد يجمع مع المؤلف في شيخه أو في شيخ
شيخه، مثل مستخرج أبي نعيم الأصبهاني على الصحيحين،
فإنه روى أحاديث البخاري ومسلم من شيوخهما من غير أن
يحتاج إلى ذكرهما في الوسط.

طبقات كتب الحديث باعتبار الصحة والشهرة

واعلم أنه لا سبيل لنا إلى معرفة الشرائع
والأحكام إلا خبر النبي ﷺ، ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره
- عليه السلام - إلا تلقى الروايات المنتهية إليه، وتلقى تلك
الروايات لا سبيل إليه في يومنا هذا إلا تتبع الكتب المدونة في
علم الحديث؛ فإنه لا يوجد اليوم رواية يعتمد عليها غير
مدونة، وكتب الحديث على طبقات مختلفة ومنازل متباينة،
فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث.

فنقول: هي باعتبار "الصحة والشهرة" على أربع

طبقات:

١- مفهوم "الصحة" هنا: أن يشترط مؤلف الكتاب

على نفسه إيراد ما صحّ، أو حسن، غير مقلوب، ولا شاذ، ولا ضعيف إلا مع بيان حاله؛ فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدر في الكتاب.

٢- مفهوم "الشهرة": أن تكون الأحاديث المذكورة فيه دائرة على السنة المحدثين قبل تدوينها، وبعد تدوينها (أيضاً) وأن يكون أئمة الحديث - قبل المؤلف - رويها بطرق شتى، وأوردها في مسانيدهم وجوامعهم، و (كذا) بعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب، وحفظه، وكشف مشكله، وشرح غريبه، وبيان إعرابه، وتخريج طرق أحاديثه، واستنباط فقهها، والفحص عن أحوال روايتها طبقةً بعد طبقةً إلى يومنا هذا، ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها (في الاحتجاج بتلك الأحاديث)، وحكموا بصحتها، وارتضوا رأي المصنف فيها، وتلقوا كتابه بالمدح والثناء.

١- الطبقة الأولى: فإذا اجتمعت الصحة والشهرة في كتاب على وجه الكمال كان ذلك الكتاب من الطبقة الأولى. كتب الطبقة الأولى: فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، قال الشافعي: أصح الكتاب بعد كتاب الله موطأ مالك.

٢- الطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ

والصّحّاحين ، ولكنها تتلوها (تكون فى المرتبة بعدها) لكون مصنفها معروفين بالوثوق ، والعدالة ، والحفظ ، والتبحر فى فنون الحديث ، ولم يرضوا فى كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم ، فتلقاها (كتب هؤلاء) من بعدهم بالقبول ، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة ، واشتهرت فيما بين الناس ، وتعلق بها القوم شرحاً لغريبها ، وفحصاً عن رجالها ، واستنباطاً لفقهاها ، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم .

كتب الطبقة الثانية: كسنن أبى داود، وجامع الترمذى ، ومجتبى النسائى ، وكاد أن يكون مسند أحمد من جملة هذه الطبقة ؛ فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يُعرف به الصحيح والسقيم من الحديث (لأنه) قال : ما ليس فيه فلا تقبلوه .

٣- الطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنّفات صنّفت قبل البخارى ومسلم ، أو فى زمانهما ، أو بعدهما ، وقد جمعت (تلك الأنواع الثلاثة) بين الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، والمعروف ، والغريب ، والشاذّ ، والمنكر ، والخطأ ، والصواب ، والثابت ، والمقلوب ، ولم تشتهر (أحاديث الطبقة الثالثة) فى العلماء ذلك الاشتهار (مثل اشتهاًر أحاديث الطبقة الثانية) وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ، ولم يتداول الفقهاء ما تفرد به هذه الكتب كثير تداول ، ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير

فحص، ولم يخدمها لغوى لشرح غريب، ولا فقيه بتطبيقها بمذاهب السلف، ولا محدث بيان مشكله، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله، أى لم يهتم بها الأئمة المتقدمون من أهل الحديث، وأما المتأخرون المتعمقون، فلا اعتبار لهم ولا باهتمامهم، فتلك الكتب باقية على استتارها واختفاءها وخمولها.

كتب الطبقة الثالثة: كمسند أبى يعلى، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف أبى بكر بن شيبه، ومسند عبد ابن حميد، ومسند الطيالسى، وكتب البيهقى والطبرانى. وقد اهتم بدر الدين العيني مؤلف "عمدة القارئ" و"البنية" والزيلعى مؤلف "نصب الراية" على "شرح معانى الآثار" للطحاوى شرحاً وتلخيصاً، فإدراجه فى فهرست كتب البيهقى والطبرانى تعسف أو تسامح.

٤- الطبقة الرابعة: كُتِبَ قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد فى الطبقتين الأوليين، وكانت (تلك الأحاديث) فى الجوامع والمسانيد المختفية، فنوّهوا بأمرها، أو كانت (تلك الأحاديث) على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون، ككثير من الوعاظ المتشدقين (كثير المبالغة فى الكلام) وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بنى إسرائيل، أو من كلام الحكماء، والوعاظ فخلطها الرواة بحديث النبى ﷺ سهواً أو

عمداً، أو كانت من احتمالات القرآن، والحديث الصحيح، فرواها بالمعنى قوم صالحون، لا يعرفون غوامض الرواية، وأمثالها من الوجوه التي صارت سبباً لاختلاط غير الحديث النبوي بالأحاديث النبوية.

كتب الطبقة الرابعة: ومظنة (محل الظن لوجود) هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبان، وكامل ابن عدي، وكتب الخطيب، وكتب أبي نعيم الأصبهاني، وكتب الجوزقاني، وكتب ابن عساكر وكتب ابن النجار، والدَيْلمى، وكتب السيوطى.

٥- الطبقة الخامسة: هنا طبقة خامسة، ومن هذه الطبقة ما اشتهر على ألسنة الفقهاء، والصوفية، والمؤرخين ونحوهم، وليس له أصل فى الطبقات الأربع المذكورة، وهذه الأحاديث هى أساس البدعات والتفرقة بين المسلمين.

المعتبر من تلك الطبقات عند المحدثين

أما الطبقة الأولى والثانية: فعليهما اعتماد المحدثين، وأما الثالثة: فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها، إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال، وعلل الأحاديث، نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد. وأما الرابعة: فالاشتغال بجمعها أو الاستنباط منها نوع

تعمق من المتأخرين... ومن طوائف المبتدعين من الرافضة
والمعتزلة وغيرهم، ويستطيعون بأدنى عناية أن يلخصوا منها
شواهد مذاهبهم، فالانتصار (الاستدلال) بها (لإثبات مسألة)
غير صحيح في معارك العلماء بالجديد - والله أعلم - انتهى
كلام الإمام ولي الله الدهلوي في "حجة الله البالغة" حول
طبقات كتب الحديث إلى هنا بتلخيص وتسهيل^(١).

الباب الثامن

في بعض مهمات فن مصطلح الحديث

معرفة الأسماء والكنى:

ومن المهم في هذا الفن: ١ - معرفة الكنى للذين
اشتهروا بأسماءهم؛ فإن من اشتهر باسمه وله كنية يمكن أن
يأتي في بعض الرواية بكنيته ولا يعرف، بل يظن أنه شخص
آخر، فيثبته الأمر.

٢ - وكذا معرفة اسم من اشتهر بكنيته، وهذا عكس ما

قبله.

٣ - ومعرفة من جعل كنيته اسمه، أي أخذت كنيته مقام

اسمه في الشهرة، حيث يعرفه الناس بكنيته دون اسمه وهم
قليلون.

- ٤- ومعرفة من اختلف فى كنيته ما هى؟ وهم كثيرون.
- ٥- ومعرفة من كثرت كُناه كابن جريح له كنيتان: أبو وليد وأبو خالد، ومن كثرت ألقابه ونعوته، وله أمثلة كثيرة فى كتب الحديث والرجال.
- ٦- ومعرفة من وافقت كنيته اسم أبيه كأبى إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدني أحد أتباع التابعين.
- وفائدة معرفة الأسماء والكنى: نفى الغلط فى الراوى، أو أبيه، أو بلده، أو اسمه، أو كنيته وما إلى ذلك.
- ٧- ومعرفة من نُسب إلى غير أبيه كالمقداد بن الأسود، فإنه نسب إلى الأسود الزهرى؛ لأن الأسود تبنّاه، وإنما هو مقداد بن عمرو (فى الأصل)، أو نسب إلى أمه كابن عليّة، هو إسماعيل بن إبراهيم بن هشيم أحد الثقات، وعليّة اسم أمه اشتهر بها.
- أو نسب إلى غير ما يسبق إلى الفهم كالحذاء، ظاهره أنه منسوب إلى صناعتها أو بيعها، وليس كذلك، وإنما كان يجالسهم، فنسب إليهم وكسليمان التيمى؛ فإنه لم يكن من بنى التيم، ولكن نزل فيهم.

٢- آداب مدرّس الحديث (شيخ الحديث)

- ١- حسن النية، والتطهير من أغراض الدنيا، وتحسين

الحال من النظافة فى ثيابه ، وبدنه ، والاستقامة فى عمله ،
والسداد فى لسانه .

٢- وأن يُسمع (يُدْرَس الحديث) إذا احتيج إليه :

٣- ولا يحدث ببلد فيه من هو أولى منه علماً وسناً ، بل
يأمر الطلاب بالذهاب إليه والأخذ عنه (وأما فى عصرنا
فأولى الناس بالتحديث أشدهم بعداً عن السنة وأكثرهم
اشتغالا بأمر الدنيا - فلا حول ولا قوة إلا بالله - .

٤- ولا يترك إسماع أحد بظن أن له نية فاسدة ؛ فإن الله
هو العليم بذات الصدور .

٥- وأن يتطهر ويجلس بوقار .

٦- ولا يدرس الحديث قائماً (بلا عذر) ولا عجلاً (كما
يكون فى مدارسنا اليوم بعد اختبار الفترة الثانية ينام الشيخ
أيقظه الله ويقراً الطالب صفحات فى ٥ دقائق) ولا فى
الطريق .

٧- وأن يمسك عن تدريس الحديث إذا خشى التغيير
(تغيير حفظه وفهمه) أو النسيان لمرض أو هرم (وأما اليوم فإن
الشيخ لا يمسكون عن تدريس الحديث إلا بالتغيير الفاحش
وهو الموت) .

٨- وإذا اتخذ مجلساً للإملاء ، فينبغى أن يكون له
مستمل يقظان (لا نائم) .

٣- آداب طالب الحديث

- ١- ويشترك الطالب الشيخ في تصحيح النية، والتطهير من أغراض الدنيا، وتحسين الحال، وينفرد في الأمور الآتية:
٢- أن يوقر الشيخ ولا يضجره.
- ٣- وأن يرشد غيره لما سمعه من شيخه؛ لأن يسمع هو أيضاً.

- ٤- وأن لا يدع الاستفادة (أخذ الحديث) لحياء أو تكبر.
- ٥- وأن يكتب ما سمعه تاماً (إن كان الشيخ يدرس بالإملاء).

- ٦- وأن يعتنى بالتقييد والضبط (إن لم يكن التحديث من الكتاب).

- ٧- وأن يذاكر بمحفوظه ليرسخ في ذهنه.

٤- من المهم معرفة سن التحمل والأداء

- ١- والأصح في سن الطالب -للتحمل- التمييز، وأن يتأهل للتحمل، فليس له سن معين، ومن عيّن فاعتبر الأكثر الأغلب، وقد جرت عادة المحدثين بإحضار الأطفال مجالس الحديث.

- ٢- ويصح تحمل الكافر أيضاً إذا أداه بعده إسلامه.

٣- ويصح تحمّل الفاسق من باب أولى إذا أداه بعد توبته وثبوت عدالته، وأمّا الأداء فلا اختصاص له بزمن معين بل مشروط بالاحتياج، والتأهيل للأداء بالشرائط المذكورة فى قبول رواية الراوى.

٥- معرفة كتابة الحديث

ومن المهمّ عندهم معرفة صفة كتابة الحديث : وهو
١- أن يكتبه مبيّنًا مفسّرًا.

٢- ويشكل المشكل منه (أى يعرب) وينقطه (إن احتاج إلى النقطة).

٣- ويكتب الساقط فى الحاشية اليمنى ما دام فى السطر بقية، وإلا ففى اليسرى.

٢- وكذلك من المهمّ معرفة صفة عرض الحديث، وهو مقابلته مع الشيخ المسمع (أى أستاذه)، أو مع ثقة غيره، أو قراءته بنفسه وحده شيئًا فشيئًا.

٦- ومعرفة صفة سماعه (من الشيخ) بأن لا يتشاغل بما يخلّ بسمعه من كتابة شىء آخر، أو كلام، أو نعاس (وتوجد الثلاث كلها فى طلاب الحديث فى عصرنا).

٧- ومعرفة صفة إسماعه (أى تحديثه للطلاب) بأن يكون إسماعه من أصله الذى سمع فيه كتابه (مكتوبه) أو من

فرع قوبل على أصله، فإن تعذر الإسماع من الأصل والفرع (لضياعهما أو لوجه آخر) فليجبر الشيخ نقص تلميذه بالإجازة الجديدة فيما خالف فيه عن أصل شيخه.

٦- ومعرفة صفة الرحلة في أخذ الحديث؛ حيث يتدئ بحديث أهل بلده فيستوعبه، ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عند أهل بلده، ويكون اعتناؤه في أسفاره بتكثير المسموع أولى من اعتناؤه بتكثير الشيوخ.

٩- ومعرفة صفة (طريق) التصنيف في الحديث: وذلك

١- إما على طريق المسانيد بأن يجمع مسند كل صحابي على حدة، فإن شاء رتبته على سوابقهم في الإسلام أو الوفاة، وإن شاء رتبته على حروف المعجم، والثاني أسهل تناولا.

٢- أو تصنيفه على ترتيب الأبواب الفقهية.

٣- أو غيرها بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه إثباتاً أو نفيًا، والأولى أن يقتصر على ما صح أو حسن من الأحاديث، وإن جمع الكل (الصحيح والحسن والضعيف) فليبين علة الضعف.

٤- أو تصنيفه على أسلوب كتب العلل، فيذكر متن الحديث وطرقه (أسانيد) ويذكر اختلاف نقلته (رواته).

٥- والأحسن أن يرتبها على الأبواب ليسهل تناولها.

٦- أو يجمع (يؤلف) كتابه على الأطراف، فيذكر

طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيد إماماً

مستوعباً، وإماماً مقيداً بكتب مخصوصة.

١٠- ومعرفة سبب ورود الحديث : ١- وقد صنف فيه أبو حفص العكبري شيخ القاضي أبي يعلى بن الفراء الحنبلي كتاباً ٢- ثم بدأ السيوطي^ح في تأليف كتاب في سبب ورود الحديث، ورتبه على الأبواب، فذكر فيه نحو مئة حديث، واخترمته المنية ٣- وللشريف بن إبراهيم الشهير بابن حمزة الحسيني الدمشقي (١٠٥٤-١١٢٠هـ) كتاب حافل باسم "البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف" في ثلاثة أجزاء، وقد نشره دار الباز بمكة المكرمة.

الخاتمة في تعريف التخريج وفائدته وأشهر الكتب المصنفة فيه

تعريف التخريج لغةً: هو في أصل اللغة اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد، وفي "القاموس" (١-١٩١) "عام فيه تخريج، خصب وجدب، وأرض مُخرجة نبتها في مكان دون مكان، وخرج اللوح، كتب بعضاً وترك بعضاً، والخرج لونان من بياض وسواد".

ويأتى التخريج لغةً بمعنى التدريب، في "القاموس" (١-١٩٢) "خرجه في الأدب فتخرج وهو خريج بمعنى منقول، أي مُخرَج".

ويأتى عند الفقهاء بمعنى بيان وجه المسألة وعلتها، كما يقال: "خرج المسألة، أى أخرج وبين علة المسألة" ومنه قولهم: "فلان من أصحاب التخريج" أى من الذين يخرجون للمسائل التى ذكرها المجتهدون بلا دليل وجهاً وعلّة (عقلية أو نقلية) والمخرج موضع خروج الشئ وظهوره، ومنه قول المحدثين: "هذا حديث عرف مخرجه، أى موضع خروجه، وهو إسناده ورواته"، فمعنى قولهم: "أخرجه البخارى" أى ذكر إسناده هذا الحديث البخارى و"المخرج" هو الذى يذكر الحديث بسنده.

تعريف التخريج اصطلاحاً: هو فى الاصطلاح يطلق على معانٍ: ١- مرادف الإخراج أى إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه أى رجال إسناده.

٢- وبمعنى الترتيب: قال ابن الصلاح فى "علوم الحديث" (٢٢٨): "وللعلماء بالحديث فى تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها".

٣- ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها، قال السخاوى فى "فتح المغيـث" (١: ٣٣٨): "والتخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشـيخات (كراسات شيوخ الحديث) والكتب ونحوها (الجوامع والمسانيد)... وعزوها لمن رواها من

أصحاب الكتب والدواوين ، وهذا هو المعنى المعروف
والمستعمل للتخريج.
ملخص الكلام : أن التخريج فى اصطلاح المحدثين :
هو الدلالة على مصادر الحديث الأصلية ، وعزوه إليها ، وبيان
مرتبة ذلك الحديث من الصحة والضعف ، لا إلى من أخذه
من تلك المصادر ، فالعزو إلى البخارى أو مسلم أو الترمذى
أو غيرهم من أئمة الحديث يكون تخريجاً ، وأما العزو إلى من
أخذ منهم ، فلا يقال له : "التخريج" .

أشهر الكتب المصنفة فى تخريج الأحاديث

واعلم أن أول من رفع القلم لتخريج الأحاديث هو
الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣ هـ) فى كتبها المتعددة.

- ١- فأول كتب التخريج "تخريج الفوائد المنتخبة
الصّحاح والغرائب" للشريف أبى القاسم الحسينى .
- ٢- وكتاب التخريج لأبى القاسم المهروانى ، وكلاهما
مخطوطان .

٣- وتخريج أحاديث "المهذب" لمحمد بن موسى
الحازمى الشافعى ، ثم توالى كتب التخريج حتى شاعت
وكثرت وبلغت عشرات المصنّفات .

والمشهور من تلك الكتب ما يلى :

- ١- تخريج أحاديث "المختصر الكبير" (لابن الحاجب) تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (المتوفى ٧٤٤هـ).
 - ٢- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (للمرغيناني) تصنيف عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ).
 - ٣- تخريج أحاديث الكشاف (للزمخشري) للحافظ الزيلعي أيضاً.
 - ٤- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في "الشرح الكبير" (لرافعي) تصنيف عمر بن الملتن (٨٠٤هـ).
 - ٥- المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).
 - ٦- لبّ اللباب في تخريج ما قال الترمذي في الباب للحافظ العراقي أيضاً.
 - ٧- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث "شرح الوجيز الكبير" (للعراقي) تصنيف الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ).
 - ٨- تحفة الراوى في تخريج أحاديث البيضاوى تصنيف عبد الرؤوف بن على المناوى (١٠٣١هـ).
- أخرجتُ حديثُ التخريج بالتلخيص والاختصار عن "أصول التخريج ودراسة الأسانيد" للدكتور محمود الطحّان أستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية (من ص ۹ إلى ص ۱۹)، والله أعلم بالصواب، وإليه
الإياب والحساب.

وكتبه:

محمد أنور البدخشاني كان الله له

بمنزله في كراتشي في ۲۵ / ۳ / ۱۴۱۶ هـ شاكرًا لله،

ومصليًا على رسوله، ومستغفرًا لنفسه ولوالديه ولأسرته،

ومشايخه العظام جمعاء

ثبت المراجع

- ١- نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر رح.
- ٢- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر رح.
- ٣- الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل للعلامة عبد الحى اللكنوى رح (تحقيق وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبى غدة).
- ٤- السعى الحثيث فى مصطلح الحديث للمرتب.
- ٥- تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان (أستاذ الحديث المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).
- ٦- أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمود الطحان الموصوف.
- ٧- العجالة النافعة للشاه عبد العزيز الدهلوى.
- ٨- حجة الله البالغة للإمام ولى الله الدهلوى رح.
- ٩- قفو الأثر فى صفو علوم الأثر للعلامة رياض الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفى، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبى غدة.
- ١٠- تدريب الراوى للحافظ السيوطى.
- ١١- الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى رح.
- ١٢- شرح علل الترمذى لابن رجب الحنبلى رح.

- ١٣- معرفة علوم الحديث للحاكم النيشابوري رح.
- ١٤- الرسالة المستطرفة للكتاني .
- ١٥- شرح سفر السعادة للشيخ عبد الحق الدهلوي رح.
- ١٦- قواعد في علوم الحديث للعلامة ظفر أحمد العثماني رح
تحقيق وتعليق عبد الفتاح أبي غدة .
- ١٧- مقدمة فتح الملهم شرح صحيح مسلم للعلامة شبير
أحمد العثماني رح.
- ١٨- التمهيد للعلامة ابن عبد البر المالكي رح.
- ١٩- الموطأ للإمام مالك رح.
- ٢٠- الكاشف للإمام الذهبي رح.
- ٢١- السنن لابن ماجه رح.

فهرس المحتويات

٣	أهمية علم مصطلح الحديث
٣	الفهرس الإجمالى للرسالة
٥	المراحل التدريجية لتدوين علم المصطلح
١٣	كلمة حول "نخبة الفكر"
١٥	فائدة جلييلة فى وضع أسماء الكتب
	الأسماء الصحيحة لصحيح البخارى وصحيح مسلم
١٧	وجامع الترمذى
١٨	المبادئ: تعريف علم المصطلح وموضوعه وثمرته
١٨	تعريف علم الإسناد وموضوعه وغايته
١٩ و ١٨	مفهوم الحديث لغة واصطلاحاً
١٩	مفاهيم "الإسناد" و "السند" و "المتن"
١٩	مفهوم "المسند" و "المسند"
٢٠	مفاهيم "المحدث" و "الحافظ" و "الحجة" و "المخرج"
٢٠	الباب الأول فى أنواع الحديث باعتبار وصوله إلينا
٢٠	تعريف المتواتر وأنواعه وأمثله
٢٢	المصنفات فى الحديث المتواتر
٢٣	أخبار الأحاد: تعريف خبر الواحد وأقسامه
٢٣	تعريف الحديث المشهور لغة واصطلاحاً، ومثاله

- ٢٤ الفرق بين المشهور اصطلاحاً، وبين المشهور على الألسنة
- ٢٤ تعريف الحديث العزيز لغةً واصطلاحاً، ومثاله
- ٢٥ تعريف الغريب، ومثاله
- ٢٦ تعريف الفرد وأقسامه وأمثله
- ٢٦ أنواع الفرد النسبي وأمثلتها
- ٢٧ تعريف الاعتبار والشاهد والمتابع
- ٢٨ أقسام المتابعة وأمثلتها
- ٢٩ المصنفات فى الغرائب والأفراد
- ٣٠ الباب الثانى فى الحديث المقبول وأقسامه
- ٣٠ تعريف المقبول وأقسامه
- ٣٠ الصحيح لذاته وشروطه
- ٣٠ مثال الصحيح لذاته وحكمه
- معنى قول المحدثين: " هذا حديث صحيح " أو " هذا حديث غير صحيح "
- ٣١ أنواع أصح الأسانيد وأمثلتها
- الفرق بين قولهم: " هذا حديث صحيح الإسناد " وبين قولهم: " هذا حديث صحيح "
- ٣٢ الفرق بين قولهم: " هذا حديث حسن الإسناد " وبين قولهم: " وهذا حديث حسن "
- ٣٢ قولهم: " هذا أحسن شىء فى الباب وأصح " لا يستلزم الصحة
- ٣٣ معنى قول الحاكم: " على شرط الشيخين "

- المصنفات فى الصحيح ٣٣
- تعريف الحسن لذاته وشروطه ٣٣
- مثال الحسن لذاته وحكمه ٣٣ و ٣٤
- تعريف الصحيح لغيره ومثاله ومرتبته ٣٤
- حكم الصحيح لغيره ٣٤
- الحسن لغيره وتعريفه ومرتبته وحكمه ومثاله ٣٥
- معنى قول الترمذى: " هذا حديث حسن صحيح " ٣٥
- مفهوم " الحسن " عند الترمذى ٣٦
- الكتب التى هى مظان للحديث الحسن ٣٦
- الباب الثانى فى أقسام الحديث المردود ٣٧
- تعريف الحديث المردود والضعيف، ومثال الضعيف ٣٧
- حكم رواية الحديث الضعيف والعمل به ٣٧
- ٣٨ و
- المصنفات فى الحديث الضعيف ٣٨
- المردود بسبب سقط من الإسناد، وأقسام السقوط ٣٨ و ٣٩
- أقسام " المعلق " لغة واصطلاحاً، ومثاله ٣٩
- حكم الحديث المعلق ٤٠
- حكم معلقات " الصحيحين " ٤٠
- المرسل وتعريفه لغة واصطلاحاً، ومثاله ٤٠
- أقسام المرسل: مرسل الصحابى ومرسل التابعى ٤٠
- المرسل عند الفقهاء والأصوليين ٤١

- ٤١ حكم مرسل التابعى والمذاهب فيه
- ٤٢ حكم مرسل الصحابى
- ٤٢ المصنفات فى المراسيل
- ٤٢ المعضل وتعريفه لغةً واصطلاحاً
- ٤٢ و ٤٣ مثال المعضل وحكمه
- ٤٣ تعريف المنقطع لغةً واصطلاحاً، ومثاله
- ٤٤ حكم المنقطع
- ٤٤ أقسام السقوط الخفى
- ٤٤ المدلس وتعريفه وأقسامه مع الأمثلة
- ٤٤ الفرق بين التدليس فى الإسناد وبين الإرسال الخفى
- ٤٥ مثال الإرسال الخفى
- ٤٥ تدليس التسوية، ومثاله
- ٤٦ تدليس الشيوخ، ومثاله
- ٤٦ و ٤٧ حكم التدليس وحكم حديث المدلس
- ٤٧ بعض المصنفات فى التدليس
- ٤٧ المرسل الخفى وتعريفه، ومثاله
- ٤٧ ما يُعرف به الإرسال الخفى
- ٤٨ حكم المرسل الخفى
- ٤٨ تعريف "المعنن"، ومثاله
- ٤٨ حكم المعنن وشرطه عند الإمام البخارى
- ٤٨ و ٤٩ تعريف "المؤنن" وحكمه

- الباب الرابع فى أقسام الحديث باعتبار الطعن فى الراوى ٤٩
- أسباب الطعن فى الراوى (عشرة) ٤٩
- الأقسام الحاصلة بسبب الطعن فى الراوى ٤٩
- الحديث الموضوع وتعريفه ٥١
- حكم رواية الموضوع والدليل عليه ٥١
- ما يُعرف به وضع الحديث ٥١
- ما يحمل الواضع على الوضع ٥٢
- المفسرون الذين جاءوا بالموضوعات فى تفاسيرهم ٥٣
- أشهر المصنفات فى الموضوعات ٥٣
- المتروك وتعريفه، ومثاله ٥٤
- المنكر وتعريفه ٥٥
- الفرق بين المنكر والشاذ ٥٥
- مثال المنكر على التعريف الأول، ومثاله على التعريف الثانى ٥٥ و ٥٦
- حكم الحديث المنكر ٥٦
- الحديث المعروف، وتعريفه لغةً واصطلاحاً، ومثاله ٥٦
- المعلل وتعريفه، وتعريف العلة ٥٦ و ٥٧
- المصنفات فى علل الحديث ٥٧
- المدرج وتعريفه وأقسامه، ومثاله ٥٧ و ٥٨
- ما يحمل المدرج على الإدراج وحكم المدرج ٥٩
- المصنفات فى المدرج ٥٩
- المقلوب وتعريفه لغةً واصطلاحاً وأقسامه (مقلوب النسخة)

- ٦٠ و ٥٩ (ومقلوب المتن)
- ٦١ حكم المقلوب
- ٦١ المزيد فى متصل الأسانيد وتعريفه
- ٦٢ شروط قبول الزيادة
- ٦٢ المضطرب وتعريفه لغةً واصطلاحاً وشرطه
- ٦٣ أقسام المضطرب مع الأمثلة
- ٦٤ المصحّف وتعريفه، ومثاله
- ٦٥ المحرّف وتعريفه، ومثاله
- ٦٥ المصنّفات فى التصحيح والتحريف
- ٦٥ حكم اختصار الحديث وروايته بالمعنى
- ٦٦ تعريف الشاذّ، ومثاله
- ٦٧ تعريف المحفوظ، ومثاله
- ٦٧ تعريف المجهول، ومثاله
- ٦٧ حديث المستور وتعريفه
- ٦٨ حكم حديث المجهول وحديث المستور
- ٦٨ تعريف الحديث المبهم، ومثاله وحكمه
- ٦٨ المصنّفات فى المجهول والمستور والمبهم
- ٦٩ حديث المبتدع وأقسام البدعة
- ٦٩ حكم رواية المبتدع بالبدعة المكفّرة والبدعة المفسّقة
- ٧٠ الباب الخامس فى تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه
- ٧٠ الحديث القدسى، والفرق بينه وبين القرآن المقدّس

- ٧١ الحديث المرفوع وأقسامه ، وأمثله
- ٧٢ الحديث الموقوف وأقسامه ، وأمثله
- ٧٣ الحديث المقطوع وتعريفه
- ٧٣ الفرق بين المقطوع والمنقطع
- ٧٤ الكتب التي يوجد فيها الموقوف والمقطوع كثيراً
- ٧٤ حكم الاحتجاج بالموقوف والمقطوع
- ٧٥ الباب السادس فى الأقسام المتفرقة
- ٧٥ تعريف "المسهّد" و "المتصل"
- ٧٥ تعريف الحديث المحكم ، ومثاله
- ٧٥ تعريف مختلف الحديث ، ومثاله
- ٧٦ الكتب المؤلفة فى مختلف الحديث
- ٧٧ طرق دفع التعارض بين الحديثين المتعارضين فى الظاهر
- ٧٧ مفهوم غريب الحديث
- ٧٨ الكتب المصنفة فى شرح غريب الحديث
- ٧٨ مفهوم مشكل الحديث
- ٧٨ المصنفات فى مشكل الحديث
- ٧٨ الإسناد العالى والنازل
- ٧٩ أقسام العلو فى الإسناد وفائدته
- ٧٩ معنى رواية الأقران
- ٨٠ معنى المدبّج لغةً واصطلاحاً
- ٨٠ معنى رواية الأكابر عن الأصاغر

- ٨١ الكتب المصنفة فى رواية الأكاابر عن الأصاغر
- ٨١ معرفة السابق واللاحق
- ٨١ تعريف الحديث المسلسل
- ٨٢ أقسام المسلسل
- ٨٢ الباب السابع فى طرق تحمل الحديث ومراتب صيغ الأداء
- ٨٣ الفرق بين التحديث والإخبار
- ٨٤ الفرق بين الإنباء والإخبار
- ٨٤ حكم حديث المعنعن وشرط حملة على السماع
- ٨٥ المناولة وشرطها
- ٨٥ الوجادة وشرطها
- ٨٥ الوصية بالكتاب وشرطها
- ٨٥ الإعلام وشرطه
- ٨٦ الإجازة وأقسامها
- ٨٧ تعريف المتفق والمفترق والكتب المصنفة فيهما
- ٨٧ تعريف المؤتلف والمختلف
- ٨٨ الكتب المصنفة فى المؤتلف والمختلف
- ٨٩ و ٨٨ تعريف المتشابه من الرواة، ومثاله
- ٨٩ مفهوم الطبقة لغةً واصطلاحاً
- ٩٠ فائدة معرفة الطبقات
- ٩٠ طبقات الرواة (١٢)
- ٩١ مراتب الرواة (١٢)

- ٩٣ الفرق بين الطبقات والمراتب
معرفة مراتب الجرح والتعديل
- ٩٣ مراتب الجرح والألفاظ الدالة عليها
- ٩٤ مراتب التعديل والألفاظ الدالة عليها
- ٩٤ الأصول الإجماعية عند أئمة الجرح والتعديل
- ٩٥ الفرق بين التزكية والشهادة
- ٩٦ أنواع كتب الحديث باعتبار الموضوعات والأساليب
- ٩٩ طبقات كتب الحديث باعتبار الصحة والشهرة
- ٩٩ و ١٠٠ مفهوم الصحة والشهرة
- ١٠٠ الطبقة الأولى وكتبها
- ١٠١ و ١٠٠ الطبقة الثانية وكتبها
- ١٠١ الطبقة الثالثة
- ١٠٢ كتب الطبقة الثالثة
- ١٠٢ و ١٠٣ الطبقة الرابعة وكتبها
- ١٠٣ الطبقة الخامسة
- ١٠٣ المعبر من تلك الطبقات عند المحدثين
- ١٠٤ الباب الثامن في بعض مهمات فن مصطلح الحديث
- ١٠٤ معرفة الأسماء والكنى
- ١٠٥ آداب مدرس الحديث (شيخ الحديث) الثمانية
- ١٠٧ آداب طالب الحديث السبعة
- ١٠٧ معرفة سنّ التحمل والأداء

- ١٠٨..... معرفة كتابة الحديث
- ١٠٨..... معرفة صفة عرض الحديث ومعرفة صفة سماعه
- ١٠٩ و ١٠٨..... معرفة إسماعه ومعرفة صفة الرحلة في أخذ الحديث
- ١٠٩..... معرفة طريق التصنيف في الحديث
- ١١٠..... معرفة سبب ورود الحديث
- ١١٠..... الخاتمة في تعريف التخريج لغةً، واصطلاحاً وفائدته
- ١١٢..... أشهر الكتب المصنفة في تخريج الأحاديث
- ١١٥..... ثبت المراجع
- ١١٧..... فهرس المحتويات

أصول الحديث للإمام السرخسي

المنتقى من كتابه الشهير "أصول السرخسي"
للإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي رحمه الله (المتوفى ٤٠١هـ)

إنتقاه ورثبه ووضع عناوينه

محمد أنور البدخشاني

أستاذ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية

علامة بنوري تاؤن كراتشي

بيت العلماء كراتشي

المؤلفات الأخر للإستاذ محمد أنور البدخشاني

تسهيل
شرح المجامع

تسهيل
مختصر المعاني

تسهيل
أصول الشاشي

تيسير
أصول الفقه

تسهيل
كنز الدقائق

تسهيل
شرح مخرجة الفكر

تلخيص شرح
العقيدة الطحاوية

طريق
الوصول إلى البلاغة

أصول
الفقه للمبتدئين

تفهيم
مصطلح الحديث

تسهيل مقدمه
صحيح مسلم

توضيح
الفرائض السراجيه

تسهيل المنطق

تسهيل القطبى

تسهيل الضريرى

أصول الحديث للإمام الشرحسى

بيت العالم كل شي



0300-2273620